وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الإقتصادي والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

تحليل أثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن –جيجل– خلال الفترة 2019-2022

مذكرة إستكمالات لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص: التسيير المالي للمؤسسات

إعداد الطلبة:

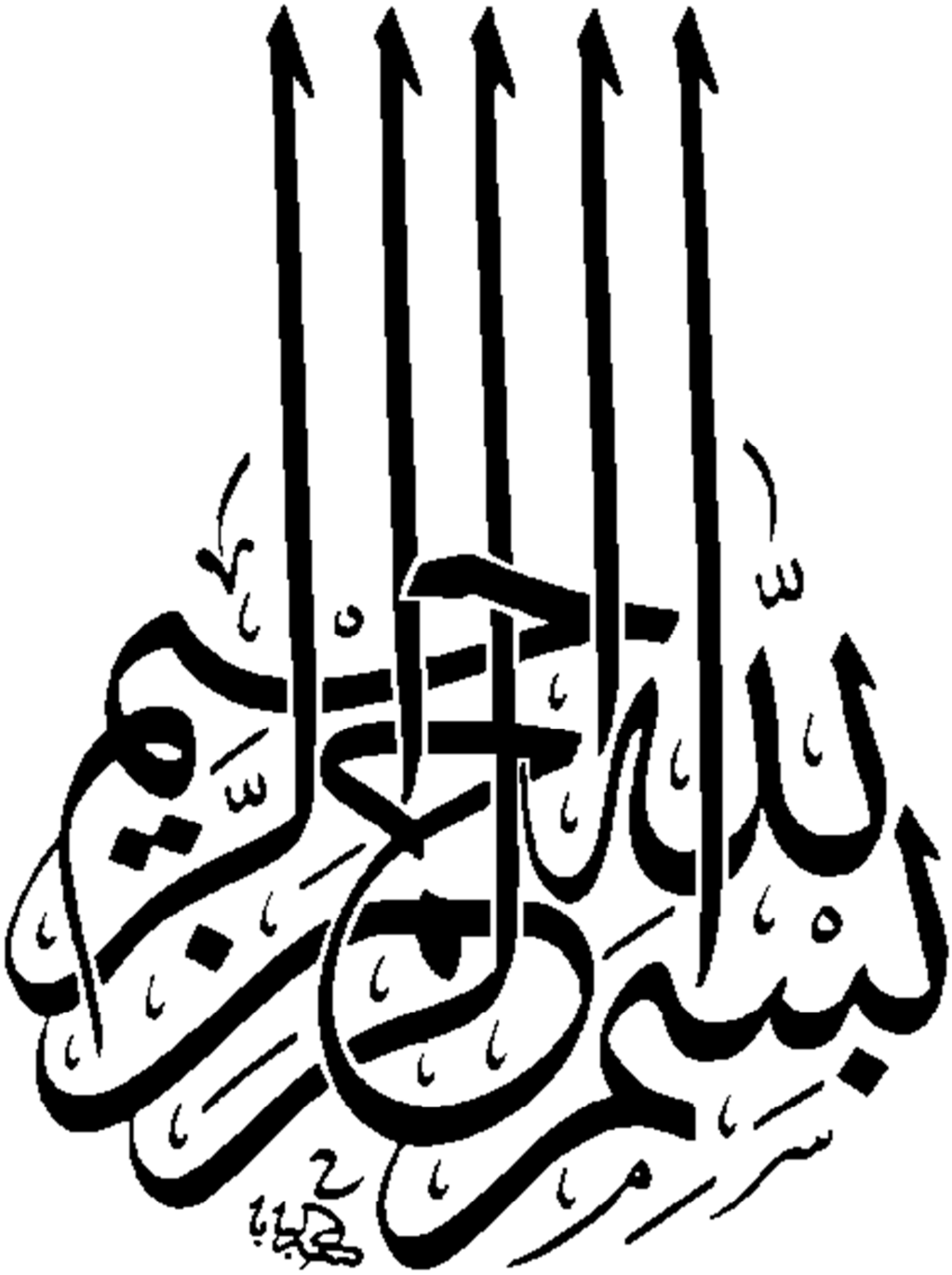
العدواني سعد الدين

شيدخ أيمن

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: بودخدخ كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: العيد صوفان	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بوجميعة عمر	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا
على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا
العمل
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا
من قريب أو أبعيد على إنجاز هذا العمل وفي
تذليل ما وجهنا من صعوبات، ونخص بالذكر
الأستاذ المشرف "العيد صوفان" الذي لم يبخل
علينا بالتوجيه ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا
في إتمام هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي وأساتذة

إهداء

إلى من لهما الفضل علي في دنيايا وآخرتي

بالدعاء والدعم المستمر "أمي وأبي"

إلى من لهم الأثر البالغ في كل مرحلة أعيشها وكل

إنجاز أحققه إخواتي الأحباء

إلى كل من كان له أثر جميل في حياتي مر رفاق

وأساتذة

إلى كل أولئك وهؤلاء جميعا أقدم تعبي وسهري

في إعداد هاته الدراسة

سعد الدين العدواني

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم، ثم بعد أثني تحياتي وتشكراتي لزميلي في
هده المذكرة ، وللمجهودات التيي بذلنها، وكذا الأستاذ
المشرف على سهره ومرافقته، طوال مدة التحضير

وأهدي شكري وامتناني

لأمي وأبي وكل من ساهم في دعمي في هذا المشوار

وأهدي هذا النجاح لأخي المتوفى "أحمد" راجيا من الله أن يجمعنا
في جنات الخلد وكذلك أخي الدي يعنني في الدنية ويشجعني
في عملي ولم يبخل علينا "حبيب"راجيا من الله أن يحفضه سندا و خلا

والصلاة والسلام على رسول الله

أيمن شيدخ

الملخص

تناولت الدراسة تحليل أثر الرفع المالي على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال البحث عن العلاقة بين الرفع المالي ومردودية موسسسة ميناء جن جن – جيجل وكذلك فهم الآثار الناجمة عن الرافعة المالية.

وقد هدفت درستنا في شقها النظري إلى تحديد مفاهيه أساسية حول الرفع المالي والمردودية وكذلك تحديد أثر الرافعة المالية، ومن جهة أخرى يهدف الشق التطبيقي إلى تحليل وتحديد هذا الأثر وذلك من خلال عرض لمختلف القوائم المالية لمؤسسة ميناء جن جن – جيجل، كذلك مختلف نسب الرافعة المالية والمردودية وتحديد أثر الرافعة المالية على المردودية.

توصلت دراستنا إلى توضيح العلاقة بين الرافعة المالية والمردودية وتقدير أثرها في مؤسسة ميناء جن جن – جيجل خلال الفترة 2019–2022، حيث توصلنا إلى أن الرافعة المالية تأثر إيجابا وبشكل محدود على المردودية المالية لمؤسسة ميناء جن جن –جيجل خلال الفترة 2019–2022، وكذلك الحال بالنسبة للمردودية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مردودية مالية، مردودية إقتصادية، الرفع المالي.

Abstract:

This study analyzed the impact of financial leverage on the financial evaluation of the institution by examining the relationship between financial leverage and the profitability of the Port of Djendjen - Jijel, as well as understanding the effects of financial leverage.

The theoretical part of our study aimed to define basic concepts related to financial leverage and profitability, as well as to determine the impact of financial leverage. On the other hand, the practical part aimed to analyze and determine this impact by presenting various financial statements of the Port of Djendjen - Jijel, along with different financial leverage ratios and profitability ratios, to determine the impact of financial leverage on profitability.

Our study concluded by clarifying the relationship between financial leverage and profitability and estimating its impact on the Port of Djendjen - Jijel during the period 2019-2022. We found that financial leverage had a positive but limited effect on the financial profitability of the Port of Djendjen - Jijel during the period 2019-2022, as well as on economic profitability.

Keywords: financial profitability, economic profitability, financial leverage.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	أ
إهداء	ب
الملخص	د
قائمة المحتويات	04
قائمة الجداول	06
قائمة الأشكال	07
قائمة الملاحق	08
قائمة المختصرات	09
مقدمة	10
الفصل الأول: الإطار النظري للرفع المالي والمردودية	15
تمهيد	16
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرفع المالي	17
المطلب الأول: مفهوم الرفع المالي	17
المطلب الثاني: همية الرافعة المالية	18
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الرافعة المالية	18
المطلب الرابع: نسب الرافعة المالية	19
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المردودية	21
المبطلب الأول: مفهوم المردودية	21
المطلب الثاني: أنواع المردودية	22
المطلب الثالث: مبدأ أثر الرفع المالي على المردودية	24
المطلب الرابع: الصيغ الرياضية لأثر الرفع المالي	25
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة	27
المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة	29
خلاصة	31

الفصل الثاني: الدراسة الميداينة لتحليل أثر الرفع المالي على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن) جيجل	32
تمهيد	33
المبحث الأول: تقديم الشركة وأهميتها الإقتصادية	34
المبحث الثاني: عرض ومناقشة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة محل الدراسة	40
المبحث الثالث: تحليل أثر الرفع المالي على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن – جيجل خلال الفترة 2019-2022	47
خلاصة	54
الخاتمة	55
قائمة المراجع	59
الملاحق	61

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جانب الأصول من الميزانية المالية المفصلة للفترة الممتدة من2019ـ 2022	41
02	جانب الخصوم من الميزانية المفصلة للفترة الممتدة من 2019 ـ 2022	43
03	جدول حسابات الجداول للفترة الممتدة من 2019 ـ 2022	45
04	تطور نسبة الرافع المالية لميناء جن جن للفترة 2019-2022	47
05	تطور نسبة الرافعة المالية لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019-2022	48
06	تطور نسبة تغطية الفوائد لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019-2022	49
07	تطور درجة الرفع المالي لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019-2022	50
08	تطور نسب المردودية المالية لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019-2022	51
09	تطور نسبة المردودية الإقتصادية للفترة 2019-2022	52
10	تطور نسبة أثر الرفع المالي للفترة 2019-2022	53

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن – جيجل	36

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ميزانية الأصول لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة 2019
02	ميزانية الخصوم لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة 2019
03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة 2019
04	ميزانية الأصول لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة 2020
05	ميزانية الخصوم لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة 2020
06	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة2020
07	ميزانية الأصول لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة 2021
08	ميزانية الخصوم لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة 2021
09	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة2021
10	ميزانية الأصول لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة 2022
11	ميزانية الخصوم لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة2022
12	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل لسنة2022

قائمة المختصرات

الإختصار	الإسم بالفرنسية	الإسم بالعربية
Re	Rentabilité économique	المردودية الاقتصادية
AE	Actif économique	الأصل الاقتصادي
Rexp	Résultat opérationnel	النتيجة العملياتية
CA	Chiffre d'affaires	رقم الأعمال
Rf	Rentabilité des fonds	مردودية الأموال الخاصة
Rnet	Résultat net	النتيجة الصافية
Cp	Capitaux propres	أموال الخاصة
D	Net debt	الاستدانة الصافية

مقدمة

تمثل المؤسسة الاقتصادية النواة الأولى لأي نشاط أو اقتصاد في مختلف دول العالم، باعتبارها مقياس يستند إليه في معرفة معدل نمو اقتصاديات البلدان. وهذا راجع إلى جملة من المواصفات التي تجعلها كذلك، من بينها أنها مركز لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والمالية والمتعلقة بالموارد المتاحة بهدف بناء قيمة مضافة تكون مرتبطة بأهداف المؤسسة.

كما تواجه المؤسسات العديد من القرارات الإستراتجية والمالية التي تحدد قيمتها وذلك بما يتوافق مع الأهداف المرسومة، ولعل من أبرز هذه القرارات التي تهتم بها الإدارة المالية وتقوم بإتخاذها هي القرارات المتعلقة بهيكل التمويل، وذلك بتحديد المزيج الأمثل من مصدرين (الأموال الخاصة، القروض).

وينتج عن التمويل بالقروض ما يسمى بالرافعة المالية، حيث تعرف الرافعة المالية بأنها مجموعة الديون إلى إجمالي الأصول، وبالرغم من وجود مزايا لاستخدام الرافعة المالية، لما تحققه من وفر ضريبي، حيث إن تكلفة الفوائد تخصم من وعاء الأرباح الخاضع للضريبة، وكذلك إذا كانت تكلفة هذه الديون أقل من تكلفة الأموال الخاصة مما يجعلها مصدرا مفضلا للتمويل عن غيره من مصادر أخرى، إلا أن زيادة الاعتماد على الأموال المقترضة دون أن تكون هناك كفاءة في استخدامها يعرض المؤسسة إلى عواقب خطيرة، خاصة إذا فاقت تكلفة هذه الأموال العائد المتوقع من استثماراها كما يعرف التمويل الذاتي التمويل الداخلي بالاعتماد على الموارد الداخلية ولكن هذا الخيار بمرور الوقت سوف يوقعها في خطر الإفلاس.

ومن أجل تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن حن – جيجل ومعرفة مدى انسجامها مع المنظومة المالية، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها سوف يتم الإعتماد أو الإستعانة بمؤشرات الأداء المالي، والحصر الموضوع أكثر سوف تعتمد في دراستنا على مؤشر من مؤشرات الأداء المالي ألا وهو المردودية، باستعمال تحليل الرفع المالي ذلك أن هذا الأخير يسمح بإعطاء صورة أو مقاربة عن المردودية باعتبارها من أهم مؤشرات الأداء المالي.

إشكالية الدراسة:

تعمل المؤسسة على توسيع نشاطاتها الاقتصادية وتعظيم أرباحها وذلك من خلال الاستعانة بمصادر التمويل المختلفة وهذا قد يأثر إيجابا أو سلبا على الوضعية المالية ومن أجل التطرق لكل جوانب الموضوع يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الرافعة المالية على الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة 2019-2022؟**

ومن هذا الاشكال نستخلص الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إعتماد مؤسسة ميناء جن جن –جيجل على التمويل الخارجي في تمويل نشاطاتها الإقتصادية ؟
- كيف يمكن تقييم فعالية استخدام الرفع المالي في تحقيق أهداف مؤسسة ميناء جن جن –جيجل؟
- كيف يكون أثر الرافعة المالية على مردودية مؤسسة ميناء جن جن –جيجل؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

تأثر الرافعة المالية تأثيرا محدودا على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن –جيجل

الفرضيات الفرعية:

1- تعتمد مؤسسة ميناء جن جن –جيجل بشكل ضأيل على التمويل الخارجي في تمويل نشاطها الاقتصادي.

2- استخدام الرافعة المالية بشكل ملائم يزيد من فعالية استخدام الموارد المالية لمؤسسة ميناء جن جن –جيجل مما يساهم في زيادة العائد على حقوق المساهمين.

3- استخدام الرافعة المالية يترتب عليه تكاليف إضافية مثل فوائد الديون، وتكاليف الاقتراض، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن –جيجل إذا لم يتم إدارتها بشكل صحيح.

أهمية الدراسة:

تبين هذه الدراسة مدى أهمية عملية التمويل الجيد في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، كذلك تقوم بتعرف على الرفعة المالية وتأثيرها على مردودية مؤسسة مؤسسة ميناء جن جن –جيجل خلال الفترة 2019-2022، كما تسعى للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة محل الدراسة.

أسباب إختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أسباب موضوعية:

- محاولة التقرب من الجانب النظري لموضوع الرفع المالي و تأجر على الوضعية المالية.
- كون الموضوع يعالج مشكل من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات وهي معرفة التمويل الأحسن لها.
- محاولة معرفة وإيجاد الحل من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات.

أسباب ذاتية:

- التمويل والرغبة في توسيع المعارف الذاتية في هذا المجال.
- الحاجة للاضطلاع على الموضوع قصد الاستفادة من مجال الوظيفة بالمؤسسات التي تعمل بها.

أهداف الدراسة:

- معرفة الإطر النظري للرفع المالي.
- معرفة الإطار النظري للمردودية.
- التحقق من الفرضيات الموضوعة ومدى صحة.
- التعرف على أهم نسب الرفع المالي.
- معرفة أثر الرفع المالي على المردودية.
- تحليل أثر الرفع المالي على مؤسسة ميناء جن جن –جيجل خلال الفترة 2019–2022.

حدود الدراسة:

1– حدود موضوعية:

نتطرق الى موضوع أثر الرفع المالي على الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال دراسة نسب الرفع المالي بالإضافة الى تأثير الرفع المالي على مردودية المؤسسة.

2– حدود مكانية:

تمت الدراسة على مستوى ميناء جن جن

3– حدود زمنية:

تم إجراء تربص على مستوى المؤسسة الميناائية جن جن في الفترة الممتدة من 2024/04/07 الى 2024/05/26 على المعلومات المقدمة من إدارة الشركة للفترة 2019ـ2022.

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع و الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لعرض معلومات ومفاهيم أساسية حول الرافعة المالية وكذلك المردودية وكذلك قمنا بإسقاط الأدوات والأساليب النظرية على المؤسسة الميناائية جن جن ـ جيجل بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من مصلحة المحاسبة و المالية للشركة

هيكل الدراسة:

اقتضت الدراسة على ضرورة تقسيم هذا الموضوع الى فصلين حيث خصص الفصل الأول الى عرض مفاهيم أساسية حول متغيرات الدراسة الرفع المالي والمردودية بالإضافة الى عرض دراسات سابقة والتعقيب عليها.

ثم في الفصل الثاني قد خصص الى دراسة ميدانية أجرية في المؤسسة الميناائية جن جن ـ جيجل وقد قسم بدوره الى ثلاث عناصر، العنصر الأول تناول نبذة عامة حول المؤسسة وقطاعها، ثم في العنصر الثاني عرض ومناقشة وتحليل الميزانية المالية وجدول حساب النتائج للمؤسسة ثم في العنصر الثالث قمنا بحساب نسب الرفع المالي ونسب المردودية وتحليل أثر الرفع المالي على المردودية.

الفصل الأول: الإطار النظري للرفع المالي والمردودية

- مفاهيم أساسية حول الرفع المالي
- مفاهيم أساسية حول المردودية
- الدراسات السابقة

تمهيد:

مشكلة الديون هي واحدة من أهم القضايا التي تواجه المؤسسات، لأنها مسؤولة عن جمع الأموال الازمة بتمويل الأنشطة المختلفة للمؤسسة، من خلال تحديد مقدار المال الذي تحتاجه وكذلك نوعيته، يجب على إدارة المؤسسة أن تقرر كيفية مزج مصادر التمويل من حيث الكمية والنوع.

تعتبر مردودية المؤسسة من النسب التي تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يتم من خلالها تقييم مختلف عمليات و أنشطة المؤسسة و كذا تصحيح الانحرافات، ومن أجل الوصول الى مردودية مطلوبة يترتب على المؤسسة القيام بتسخير كل امكانياتها وطاقتها لغرض المحافظة على توازنها المالي.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، مبحث أول تطرقنا فيه الى مفاهيم حول الرافعة المالية والمردودية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرفع المالي

المطلب الأول: مفهوم الرفع المالي:

يقصد بالرفع المالي هو اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية و المصرفية في سد احتياجاتها المالية وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدنية المدفوعة، أما إذا كانت المؤسسة تطرح أسهما ممتازة لسد هذه الاحتياجات فأن التكاليف الثابتة هنا، هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها الى المساهمين الممتازين، وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة حسب ما نص عليه قانون المؤسسات.[1]

لسد هذه الاحتياجات فان التكاليف الثابتة هنا، هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها الى المساهمين الممتازين وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة حسب ما نص عليه قانون المؤسسات.[2]

– ويعرف أيضا بأنه اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية لسد احتياجاتها المالية وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في حالة متدنية او مدفوعة، أما إذا كانت المؤسسة تطرح أسهم جد ممتازة لسد هذه الاحتياجات، فان التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي تقوم المؤسسة بدفعها إلى المساهمين الممتازين.[3]

– كما عرف روس الرفع المالي بأنه التزام أو مسؤولية دفع المال الى شخص آخر يسمى المقرض، و ينشأ هذا الالتزام عادة لأن الدين او القرض قد أوجد وأن المقرض يأمل في أن يسدد له في تاريخ الاستحقاق أو قبله، وعليه فائدة وهي سلسلة من الدفعات فوق المبلغ المقترض.[4]

– بالإضافة الى أن الرفع المالي يعبر عن درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول.[5]

ومن هذه التعاريف يمكن إستخلاص أن الرفع المالي هو مصطلح يشير إلى إستخدام الديون أو القروض لزيادة العائد على الإستثمار؛ أي إستخدام الديون من أجل تمويل النشاطات أو الإستثمارات بدلا من إستخدام رأس المال الخاص.

---

[1] رشاد العصار و آخرون ,"الإدارة و التحليل المالي", دار البركة ,الأردن 2001 ,ص286

[2] المرجع نفسه، ص 286.

[3] بسام محمد الأغا , "أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار ", مدكرة ماجستير في العلوم التجارية ,غزة 2012, ص 80.

[4] الياس خضير الحمداني , فائز هليل سريح الصبيحي , العلاقة بين الرفع المالي و عوائد الأسهم , مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية , العدد 8 , ص152

[5] علي حنفي , مدخل الى الإدارة المالية الحديثة, " تحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل " بدون طبعة , دار الكتاب الحديث , مصر 2008 , ص 89.

المطلب الثاني: أهمية أثر الرافعة المالية

1- الأهمية:

إلى أمد غير بعيد من القرن الماضي وبالضبط خلال سنة 1960 اعتمدت في المؤسسات استراتيجية التسرب، مفاده تحقيق أعلى نمو، وتتسم هذه الأخيرة بخاصيتين:

- الحث على تقوية الاستثمار من أجل رفع حجم وسائل الصناعة.
- هامش ربحي صغير لاكتساب ميزة تنافسية في وتحقيق أعلى معدل دوران وسائل الإنتاج.

تسعى هذه الاستراتيجية لتحقيق هامش ربحي صغير مقابل توسيع قاعدة الاستثمارات وبالتالي مردودية اقتصادية قليلة، مما يجعل المؤسسة في حاجة إلى التمويل الذاتي متجهة إلى الاستدانة البنكية لرفع من مردودية الأموال الخاصة من خلال ميكانيزم أثر الرافعة المالية تحت شرط انخفاض القيمة الحقيقية لتكلفة الاستدانة أو كونها سالبة، خصوصا في أوقات التضخم.[1]

المطلب الثالث: المزايا والعيوب:

1- المزايا:

يحقق الرفع المالي إذا ما تم في ظل عائد على الموجودات أعلى من تكلفة الاقتراض المميزات التالية:

- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الاقتراض ومردود الاستثمار.
- المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لا صوت لهم في الإدارة.
- عدم مشاركة الأخرين في الأرباح المحققة عدا ما يدفع في شكل فوائد للمقرضين.
- الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة.
- في فترة التضخم يتم اقتراض الأموال ذات قوة شرائية عالية و اعارتها بأموال ذات قوة شرائية أقل.
- الاقتراض بحكمة يمكن المؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهذا أمر هي بحاجة اليه دائما خاصة عندما تحتاج الى مزيد من الاقتراض.[2]

2- العيوب:

[1] دادن عبد الغني "قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية , مجلة الباحث عدد 04 سنة 2006 ص45 .
[2] مفلح محمد عقل "الإدارة المالية و التحليل المالي " مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع سنة 2006 ص 400.

– انخفاض العائد على حقوق المساهمين نتيجة لكون مردودية الاستثمار أقل من كلفة الاقتراض.

– تلزم القروض المنشأة على توفير السيولة اللازمة للسداد عند الاستحقاق.

– السداد المتأخر يمكن أن يضر بسمعة المؤسسة الائتمان ويحد من قدرتها على الاقتراض.

– تدخل محتمل من قبل الدائنين للسيطرة على المنشأة.[1]

المطلب الرابع: نسب الرفع المالي

تهتم الإدارة المالية في معرفة أثر استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، لذلك تلجأ إلى هذه المجموعة من النسب لتحقيق ثلاث غايات هي:

– تعزيز نظرة الدائنين إلى حق الملكية، أو الأموال التي يوفرها الملاك، من أنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة الشركة عند الاستحقاق.

– عندما يزداد تمويل الشركة بالمديونية فإن الملاك يستطيعون السيطرة على الإدارة باستثمارات قليلة.

– إذا ما حققت شركة الأعمال أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد فإن العائد على حق الملكية (أو ربحية السهم الواحد سوف يزداد) ، ولذلك فإن نسب المديونية تتحكم فيها رغبتين متعارضتين، رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة اعتماد الإدارة المالية على مصادر التمويل المقترضة، أملا في زيادة الأرباح على حق الملكية، ورغبة المقرضين الذين يميلون إلى نسبة اقراض أقل خوفا من تعرض الإدارة المالية في الشركة إلى احتمالات عدم تسديد قروضهم أو فوائد تلك القروض.[2]

وأهم نسب هذه المجموعة هي:

4-1- نسبة القروض إلى مجموع الأصول:

يتم حساب هذه النسبة بقسمة مجموع القروض (مجموع الخصوم المتداولة وغير المتداولة) على مجموع الأصول. ويطلق على هذه النسبة أحيانا نسبة الاقتراض، وتعطى هذه النسبة مؤشرا للمدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها بأموال الغير.

وتحسب وفق العلاقة الآتية:

[1] مفلح محمد عقلن مرجع سابق، ص 401.
[2] حمزة محمود الزبيدي أساسيات الإدارة المالية دون طبعة مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع , عمان 2001 ص92 .

نسبة الاقتراض = مجموع القروض / مجموع الأصول.[1]

4-2- معدل تغطية الفائدة:

يتم حساب هذه النسبة بقسمة الإيراد قبل الفائدة والضريبة (إجمالي الدخل على مجموع الفوائد. وتقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تخفضه الإيرادات قبل أن يفقد المشروع قدرته على مقابلة الفائدة المستحقة.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل تغطية الفائدة = إجمالي الدخل / الفوائد[2]

معدل تغطية الفائدة =) الربح قبل الضريبة + الفوائد)/الفوائد

4_3- نسبة الاقتراض(الديون) الى حقوق الملكية:

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة غير مرتفعة لأن انخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية.

وتحسب كما يلي:

نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية = الاقتراض (مجموع الالتزامات للغير) / حقوق الملكية.[3]

4_4- معدل تغطية الأعباء الثابتة:

تكمل هذه النسبة معدل تغطية الفائدة، حيث أنها تأخذ في الاعتبار المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها المشروع في حالة فشله في سداد أقساط الإيجار أو عجزه عن الوفاء بمدفوعات الفائدة أو توقفه على دفع مرتبات العاملين ...إلخ. وتحسب كما يلي:

معدل تغطية الأعباء الثابتة = صافي الربح قبل الفائدة / الأعباء الثابتة[4]

4_5- درجة الرفع المالي:

[1]منير إبراهيم هندي الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر ثالثة منقحة المكتب العربي الحديث مصر 1996 ص 59 - 60 .
[2]عبد العزيز النجار أساسيات الإدارة المالية دون طبعة الناشر المكتب العربي الحديث مصر 2007 ص 44
[3]مؤيد عبد الرحمان الدوري حسين محمد سلامة أساسيات الإدارة المالية الطبعة الأولى دار الراية للنشر و التوزيع الأردن2013 ص 122
[4]سمير محمود عبد العزيز اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي دون طبعة مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة 1998 ص 242

تعرف درجة الرفع المالي بأنها التغير النسبي في ربحية السهم نتيجة للتغير في الأرباح التشغيلية أو الأرباح قبل الفوائد والضرائب، وبما أن ربحية السهم الواحد ثابتة نسبيا خلال فترة التقييم فإن العلاقة التي تقيسها درجة الرفع المالي هي بين صافي الدخل من جهة والأرباح قبل الفوائد والضرائب من جهة أخرى، وتحسب درجة الرافعة المالية بالعلاقة التالية:

د. رجة الرفع المالي = التغير النسبي في الأرباح بالأسهم / التغير النسبي قبل الفوائد والضريبة

= الأرباح قبل الفوائد والضريبة / الأرباح قبل الفوائد والضريبة – الفوائد).

تكون الرافعة المالية مرغوبة عندما يزداد عائد الأصول عن تكلفة القرض، وكلما ارتفعت الرافعة المالية ارتفع العائد على حقوق الملكية.

تكون الرافعة المالية غير مرغوبة إذا ما كان عائد الأصول أقل من تكلفة القرض، وعليه فالرافعة المالية غير مرغوبة في الحالات الاقتصادية السيئة. [1]

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المردودية

المطلب الأول: مفهوم المردودية

مع اختلاف وجهات النظر حول إعطاء مفهوم شامل للمردودية، وردت عدة تعاريف من أهمها:

تعرف على أنها: "ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية". [2]

ويرى كل من "P. Loranze" و"R. teller" بأن المردودية بصفة عامة عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة. [3]

تعرف المردودية بأنها مقدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية.

---

[1] عدنان تايه النعيمي راشد فؤاد التميمي التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة اليازوري للنشر و التوزيع دون طبعة عمان 2008 ص 304-341

[2] إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دوس وتطبيقات)، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 281.

[3] Lauzalle.p. Control de gestion et badger. Paris1986 p24

كما تعرف المردودية على إنها قدرة المؤسسة على تحقيق الوفر النقدي، أي مدى القدرة على زيادة الأرباح مع ضمان الحافظة على رأس المال وكدا ضمان دفع فروض والفوائد.

ومن خلال ما سبق تحدد مفهوم الشامل للمردودية على أنها المقدار الذي يعبر عن النسبة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة وبين الوسائل المستخدمة للوصول لهذه النتيجة.[1]

المطلب الثاني: أنواع المردودية

هناك نوعان من المردودية الأول تتعلق بمفهوم المردودية المالية من وجهة نظر المؤسسة (المردودية الاقتصادية) أما الثانية فتتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر المساهمين في رأس مالها (المردودية المالية).

1- المردودية الاقتصادية:

يرتكز مفهوم المردودية الاقتصادية على النشاط الرئسي ويستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع غير العادي حيث تحتوي عناصر دورة الاستغلال ممثلة بالنتيجة العملياتية والأصل الاقتصادي من الميزانية.[2]

اتعتبر المردودية الإقتصادية كمقاربة أساسية للمردودية، وهذا لأنها تمكن من قياس ودراسة النتائج المرتبطة بالمؤسسة بشكل مستقل عن هيكلها التمويلي، وتحسب بالعبارة العامة التالية:[3]

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية ومنه

المردودية الإقتصادية = المردودية المالية – أثر الرافعة المالية

وبتالي تستطيع القول إن المردودية الاقتصادية نفيس فعالية وسائل الإنتاج المستخدمين والتي تسمى بالأصل الاقتصادي مقارنة بالنتيجة العملياتية ولذلك تحسب بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية (Ro) = النتيجة العملياتية بعد الضريبة الأمل الاقتصادية

ويتم تحليل المردودية الاقتصادية إلى مركبتين كمايلي:

[1] ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة الماطرة، مذكرة شهادة ماسر أكاديمي، ورقلة، 2013، ص 04.
[2] إلياس بن سياسي، ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 281.
[3] سارة سعيدة عربي، محاولة دراسة أثر الرافعة المالية من المنظو رالمالي الإسلامي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2011، ص 36.

$$\boxed{\text{Re} = \frac{\text{Rexp}}{\text{AE}} = \frac{\text{Rexp}}{\text{CA}} \times \frac{\text{CA}}{\text{AE}}}$$

حيث أن:

Re: المردودية الاقتصادية AE : الأصل الاقتصادي

Rope: النتيجة العملياتية (بعد الضريبة) CA: رقم الأعمال

- النسبة الأولى (Roxp/CA) تسمى معدل الهامش الاقتصادي ويمثل مؤشر القياس مستوى الربحية إذ يدل على مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليف الزيادة للنتائج المحققة فهو يعبر عن فعالية السياسية التجارية للمؤسسة؛
- النسبة الثانية (CA/AE) وتسمى معدل توازن الأصل الاقتصادي يدل على مدى قدرة المؤسسة على ترجمة أصلها الاقتصادي إلى رقم أعمال.[1]

ويمكنا هذا التحليل من الكشف عن سلوكيين للمؤسسة المعرفة مصدر قوة أو ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسة:[2]

- إما معدل هامش اقتصادي معتبر مع دوران ضعيف للأصل الاقتصادي؛
- أو معدل معتبر للدوران الأصل الاقتصادي مع هامش اقتصادي ضعيف.

2- المردودية المالية:

في إطار اقتصاد السوق، على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح المساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة.[3]

[1] سمية دربال، سلوك المؤسسات الإقتصادية في تمويل نموها الداخي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 60.
[2] المرجع نفسه، ص 61.
[3] مليكة زغيب ومليود بوشنيقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المبطوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 88.

وتعرف كذلك بمردودية الأموال الخاصة؛ تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.[1]

وعليه يمكننا القول أن المردودية المالية تهدف إلى مقارنة الربح الصافي المحقق من حجم الأموال الخاصة الذي خصص لتمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة (المالية) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

$$Rcp = Rnet / Cp$$

واعتمادا على التعريف المقدم لكلا المفهومين السابقين يمكن تعريف أثر الرافعة المالية على أنها الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية بعد الضريبة، فهي تقيس تأثير القرارات المالية على المردودية الاقتصادية بمدى تأثير المردودية المالية بذلك.[2]

المطلب الثالث: مبدأ أثر الرفع المالي

يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهو ناتج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة (أي الديون)، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث تكون أمام حالة أثر رافعة مالية إيجابي، أما في الحالة العكسية أي إذا كانت هذه المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين ويصبح أثر الرافعة المالي سلبي.

إذا يمكننا تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلال معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين.

[1] إلياس بن سياسي، ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 283.
[2] المرجع نفسه، ص 216.

بهدف التبسيط سوف تعتبر في منهجيتنا أن الأموال المستخدمة في مجملها تأخذ إما شكل الأموال الخاصة أو شكل الاستدانة، هذه الأموال هي أموال مستثمرة في شكل أصول ينتظر منها توليد نتائج.

فمجموع الأموال المقدمة من قبل المقرضين والمساهمين يمول جميع الاستخدامات أي الأصول الاقتصادية، هذه الاستخدامات تولد نتائج توزع بدورها على التكاليف المالية (مكافأة المقرضين) والنتيجة قبل الضريبة التي تعود إلى المساهمين.

في نهاية الأمر عندما نقارن بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية قبل الضريبة من أجل التجانس نجد أن الفرق يعود إلى أثر الهيكل المالي. ومنه يمكننا أن نعرف الفرق بين مردودية الأموال والمردودية الإقتصادية بعد الضريبة بأنه أثر رافعة الإستدانة أو بعبارة أخرى أثر الرافعة المالية.[1]

المطلب الرابع: الصيغ الرياضية لأثر الرفع المالي

إن أثر الرافعة يقيس التأثير الايجابي أو السلبي للاستدانة على المردودية المالية، وهذا بمقارنة تكلفة الاستدانة بمعدل المردودية الاقتصادية، نضع المعطيات التالية:[2]

نتيجة الاستغلال (RE)؛

النتيجة الصافية (Rnct)؛

المردودية الإقتصادية (Re)؛

الأموال الخاصة (cp)؛

الإستدانة الصافية (D)؛

مردودية الأموال الخاصة (Rep)؛

المصاريف المالية – تكلفة الاستدانة؛

[1] إلياس بن سياسي، ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 284-285.
[2] زكرياء لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الإستغلال المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص ص 110-111.

معدل الضريبة على أرباح الشركات.

من العلاقة الخاصة بكل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية يمكن استنتاج علاقة أثر الرافعة المالية على النحو التالي:

$$\mathrm{Rcp} = \frac{\mathrm{RNET}}{\mathrm{cp}} + \frac{(\mathrm{RE} - \mathrm{iD})(1 - \mathrm{iS})}{\mathrm{cp}}$$

$$\mathrm{Rcp} = \frac{(1 - \mathrm{iS})}{\mathrm{cp}} + \frac{\mathrm{iD}(1 - \mathrm{iS})}{\mathrm{cp}}$$

$$\mathrm{Rcp} = \frac{\mathrm{RE}(1 - \mathrm{iS})}{\mathrm{cp}} + \frac{AE}{cp} + \frac{\mathrm{iD}(1 - \mathrm{iS})}{\mathrm{cp}}$$

$$\mathrm{Rcp} = \frac{(\mathrm{D} + \mathrm{cp})(1 - \mathrm{iS})}{\mathrm{cp}} - \frac{\mathrm{iD}(1 - \mathrm{iS})}{\mathrm{cp}}$$

$$\mathrm{Rcp} = \left[1 + \frac{\mathrm{D}}{\mathrm{cp}}\right](1 - \mathrm{iS}) - \frac{\mathrm{iD}(1 - \mathrm{iS})}{\mathrm{cp}}$$

$$\mathrm{Rcp} = Re + D/cp + [Re - i](1 - \mathrm{iS})$$

وعليه فإن

$$\boxed{\mathrm{Rcp} = \left[Re + \frac{\mathrm{D}}{\mathrm{cp}}(\mathrm{Re} - \mathrm{i})\right](1 - \mathrm{iS})}$$

ومن ثم فإن المردودية المالية المردودية الاقتصادية أثر الرافعة المالية ومن العلاقة الأخيرة نجد أن:

$\frac{\mathrm{D}}{\mathrm{cp}}$: تمثل دراع الرافعة؛

$(\mathrm{Re} - \mathrm{i}) + \frac{\mathrm{D}}{\mathrm{cp}}$: يمثل أثر الرافعة؛

(Re–i): يمثل فرق الرافعة: المردودية الاقتصادية بعد الضريبة تكلفة الاستدانة بعد الضريبة؛

Re: المردودية الإقتصادية؛

Rcp: يفسر أثر الرافعة المالية على مردودية الأموال الخاصة بدلالة مردودية الأصل الاقتصادي وتكلفة الديون.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

1– دراسة «بن ناصر عبد الكريم؛ سائحي يوسف" سنة (2017.2019) بعنوان " أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخدمية _ دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بقالمة".

تناولت الدراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالرافعة المالية وتحديد مؤشراتها و التطرق إلى المردودية المالية والاقتصادية في المؤسسة بالإضافة الى أثر الرافعة المالية على مردودية مؤسسة سونلغاز بقالمة للفترة (2017.2019) حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر بين كل من المردودية المالية والمردودية الاقتصادية والرافعة المالية في ظل اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية أي عند لجوئها إلى الاستدانة.[1]

2– دراسة "بلخير بكاري؛ عبد الرحمان دغوم " سنة (2009. 2014) بعنوان "أثر الرفع المالي على المردودية المالية " تناولت الدراسة تطبيق على الشركات البترولية الوطنية العاملة بمنطقة حاسي مسعود، حيث تم أخذ عينة مكونة من خمس شركات خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014، وتم استخدام أسلوب البيانات الطولية.

لدارسة العلاقة بين الرف المالي كمتغير مستقل مقاسا بالديون المالية إلى الأموال الخاصة، والمردودية المالية كمتغير تابع رئيسي

بالإضافة إلى متغيرات تابعة فرعية أخرى تتمثل في مركبات المردودية المالية، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

[1] بن ناصر عبد الكريم ـ سائحي يوسف أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخدمية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بقالمة مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية المجلد 12 العدد01 السنة 2022 ص 504- 523

توصلت الدارسة: وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية لرفع المالي على كل من المردودية المالية، ومركباتها المتمثلة في نسبة الربحية الإجمالية

ومعدل دوران الأصول والنسبة الهيكلية؛ ومن ثم يتوجب التقليل من حجم الديون المالية لارتفاع أعبائها المالية التي بدورها تؤثر سلبا على المردودية المالية.[1]

3- دراسة "جمال معتوق؛ أمين عويسي" سنة (2007. 2016) بعنوان " أثر الرفع المالي على الربحية المالية".

تناولت الدراسة اختبار أثر الرفع المالي على الربحية المالية بغرض معالجة البيانات الموجودة بالتقارير المالية الخاصة بالشركات المعينة وتوصلت عدة الدراسة الى أن هناك أثر للرفع المالي عل الربحية المالية أي وجود علاقة طردية للرفع المالي على الربحية المالية عند مستوى معنوية 5% يمكن القول في الأخير أن الربحية المالية تزداد بزيادة الاعتماد على القروض ظروف اقتصادية مزدهرة في السوق.[2]

4- دراسة "ميلودة ميلي" سنة (2013) بعنوان "أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة تناولت الدراسة التعرف على المردودية المالية والمخاطر المالية وكيفية حسابهما وكذلك معرفة الرافعة المالية وأثرها على مردودية الأموال الخاصة وتطبيقها في مؤسسة الواحات تقرت ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي في الشق النظري، أما في الجانب التطبيقي اعتمدت على المنهج التجريبي من خلال ربطه بالنظري كما في الاعتماد على برنامج Excel 2007 في حساب النسب والقيم

توصلت الدراسة إلى أن الرفع المالي يؤثر ايجابيا على مردودية الأموال الخاصة كما يكون له تأثير سلبي على درجة المخاطرة.[3]

5- دراسة "سماح بن دومة"، بعنوان "أثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

[1]د. بلخير بكاري ـ أ.عبد الرحمان دغوم دراسة " أثر الرافع المالي على المردودية المالية دراسة تطبيقية لعيينة من المؤسسات بمنطقة حاسي مسعود خلال 2009 ـ 2014 " دراسات العدد الاقتصادي المجلد العدد 1 جامعة الأغواط سنة 2017

[2]د.جمال معتوق ـ د.أمين محاضر "أثر الرفع المالي على الربحية المالية "مجلة الجزائر للأبحاث الاقتصادية و المالية " العدد الأول ماي 2018

[3] ميلودة ميلي، مرجع سبق ذكره.

تناولت هذه الدراسة على تقييم علاقة الرفع المالي بالمردودية المالية ومعرفة نوع العلاقة وذلك من خلال تطبيق الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بورقلة، حيث تم أخذ عينة مكونة من 65 مؤسسة خلال الفترة من 2010 حتى 2013،

واعتمدنا خلال هده الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي للبيانات والقوائم المالية لمؤسسات العينة، تم استخدام وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ان هناك علاقة بين الرفع المالي والمردودية المالية اتجاهها موجب، وكذلك عدم وجود علاقة دات دلالة احصائية بين الرفع المالي والربحية الإجمالية ومعدل دوران الاصول. كما ان علاقة الرفع المالي بالنسبة للهيكلية هي تأكيد على ان هذه المؤسسات تعتمد على المديونية في هياكلها التمويلية.[1]

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

1 – تتناول هذه الورقة البحثية محددات اثر الرافعة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في Mauritius حيث يتم تنفيذه من خلال 25 مؤسسة للفترة ما بين 2002 و 2008 وذلك باستخدام التحليل الكمي بهدف دراسة العوامل المؤثرة على الرفع المالي لدى هذه المشاريع وتم اختبار سنة عوامل يمكن أن تتأثر بالرفع المالي هي : عمر المشروع، حجم المشروع، حجم الأصول، الأرباح، نسبة النمو والمخاطرة.

تظهر النتائج إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الرفع المالي وكل من هيكل الأصول ونمو المشروع، وأظهرت الدراسة أيضا عدم انسجام طريقة التمويل مع نظرية التسلسل مصادر التمويل، حيث أن ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتناسب عكسيا مع حجم الاقتراض طويل الأجل.[2]

2– Cevedet Aydemir : دراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع الرافعة المالية على تقلبات عوائد الأسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية في ظل حالة اقتصادية عادية، ولقد تم دراسة اثر الرافع المالي على المؤسسة والسوق.

[1] سماح بن دومة، أثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

[2] Y.D Gobardhun, M.P Odit, the determinants of financial leverage of SME's In Mauritius", International Business & Economics Research Journal, Volume 10, Number 3, March 2011, http://www.clutcinstitute.com'ojs/index.php/IBER/article/view/4107

ومن النتائج التي وصلت إليها الدراسة انه في ظل الاقتصاد القياسي مع كل من معدلات فائدة ثابتة و ثابت مستويات المخاطر فان الرافعة المالية يكون تأثيرها محدودا على تقلبات عوائد السهم على مستوى السوق، أما على الشركة فمستوى تأثيرها ملحوظا على تقلبات عوائدها بشكل مستقل.

في حين إذا كان السوق يشهد تقلبات أسعار الفائدة وعدم ثابت مستوى يكون هناك تأثير ملحوظا للمرافعة المالية على تقلبات عوائد في السوق والشركة على جدا سوء، خاصة المؤسسات الصغيرة.[1]

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتوفرة حول موضوع الدراسة الحالية يمكن أن نستنتج أن معظمها تتحدث حول الرفع المالي وأثر الرفع المالي على مردودية المؤسسة وقد اتضح لنا من خلال هاته الدراسات ما يلي:

- معظم الدراسات السابقة هدفت الى توضيح مدى تأثير الرفع المالي على الوضعية المالية للمؤسسة.
- معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي.

1- أوجه التشابه بين هاته الدراسة مع الدراسات السابقة:

تناوله هذه الدراسة مع الدراسات السابقة موضوع الرفع المالي و تأثيره على المؤسسات الاقتصادية بمختلف أشكالها

- اتفاق الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها أحد متغيري الدراسة وهما الرفع المالي والمردودية الاقتصادية.
- توافق الدراسة الحالية من حيث الهدف مع بعض الدراسات السابقة.
- اعتمدت جل الدراسات بما في دلك الدراسة الحالية نفس المنهج لمعالجة الموضوع و هو المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي

2- أوجه الاختلاف الموجودة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة فكانت:

- **الهدف: هدفت** هاته الدراسة الى التعرف على أثر الرفع المالي على المردودية لمؤسسة ميناء جن جن.
- **البيئة:** مؤسسة ميناء جن جن.
- **المجتمع: التقارير** المالية لمؤسسة ميناء جيجل خلال الفترة (2022,2019)

[1] Cevedet Aydemir, "Financial Leverare and The Leverare Effect- A Market and Firm Anabsis, Carnegie Mellon University, 3- 2007.p.p1-46p.

- **المتغيرات:** ايجاد العلاقة بين كل من المتغير المستقل الرفع المالي والمتغير التابع المردودية المالية و الاقتصادية

- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

- الاستفادة من تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالرافعة المالية.
- الاستفادة من اختيار منهج الدراسة والاطلاع على التجارب الحديثة لتلك الدراسات مما مهد الطريق للدراسة الحالية للوصول الى هدفها.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة وبالتالي اقتناص ما يتناسب منها مع موضوع الدراسة الحالية.
- الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة السابقة في تقديم توصيات واقتراحات جديدة أكثر حداثة وموضوعية.

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مجموعة من المفاهيم حول الرافعة المالية وأهميتها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى المردودية وتعريفها كذلك ذكر أنواعها وأثر الرافعة عليها.

وقد توصلت إلى أن أثر إستخدام الرافعة المالية يختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب نسبة إستخدامها فقد يعود بأثر إيجابي على المؤسسة أو سلبي وذلك نتيجة توسيع نطاق الإستدانة.

ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى بعض الدراسات السابقة العربية التي لها علاقة بموضوع الدراسة ودلك من خلال استعراض أهم الجوانب الأساسية لهده الدراسة والمتمثلة في الهدف من الدراسة والعيينة المستخدمة وطريقة المعالجة وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل اليها وفي الأخير قمنا بالتعقيب عليها ومقارنتها بدراستنا.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لتحليل أثر الرفع المالي على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن –جيجل–

- تقديم الشركة وأهميتها الإقتصادية.
- عرض ومناقشة وتحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- عرض تأثير الرفع المالي على الوضعية المالية للمؤسسة.

تمهيد:

انطلاقا من الأدبيات النظرية التي تطرقنا اليها في الفصل السابق و التي حاولنا من خلالها توضيف العلاقة بين الرفع المالي و المردودية قمنا في هذا الفصل بإجراء دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل للفترة الممتدة من 2019 ـ 2022 بهدف معرفة عن كثب أثر الرفع المالي على الوضعية المالية وقد اعتمدنا في ذلك على تحليل كل من نسب الرفع المالي و نسب المردودية وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى 3 عناصر:

- تقديم الشركة و أهميتها الاقتصادية
- عرض ومناقشة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة محل الدراسة
- تأثير الرفع المالي على الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الأول: تقديم الشركة و أهميتها الاقتصادية

تعتبر المؤسسة المينائية جن جن جيجل – إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل وإذا تعمل على تحقيق أكبر ربح ممكن وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور المؤسسة المينائية جن جن–جيجل–مع إبراز أهميتها وأهدافها وعرض هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة المينائية جن جن – جيجل –

بعد الاستقلال أصبح ميناء جن جن من ضمن هياكل الدولة، حيث كان تابعا لميناء بجاية حتى سنة 1984 بعدها أعيدت هيكلته ليصبح ميناء جيجل مستقلا تحت لواء مؤسسة جن جن، وذلك طبقا للمرسوم رقم 173 المؤرخ في 21 جويلية 1984 برأس مال 5000.000 دج في ذلك الوقت و في 9 نوفمبر 1984 انطلقت الأشغال به و أوكلت المهمة لمجموعة شركات "إبطو" الهولندية وتترأسها شركة كونت دوت" الإيطالية، وقد بلغت تكاليفه 5.2 مليار دج، وكانت ممولة من عدة أطراف هي الدولة الجزائرية الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية بالكويت والصندوق السعودي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية وانتهت به الأعمال نهاية سنة 1992، وأصبح يحمل اسم "**المؤسسة المينائية جن جن**".

تعرف المؤسسة المينائية جن جن، على أنها مؤسسة اقتصادية تابعة للمؤسسة القابضة المتعددة الخدمات وهي شركة ذات أسهم برأس مال حوالي 1040.000.000 دج يقوم بأداء مهام مختلفة وربما أنها تعمل تحت لواء القانون التجاري الذي يقر بأن أي مؤسسة قابلة للإفلاس. ويكون هذا عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للوصول إلى المقاييس التنافسية المعمول بها مثل تخفيض وقت إرسال البواخر بالميناء، تخفيض الأسعار، وتعمل المؤسسة للحصول على شهادة الجودة ولهذا تساهم في رفع مستوى الدخل الوطني فتصبح المؤسسة خالقة للثروة بدلا من أن تعيش عالة على الاقتصاد الوطني.

حيث يقع ميناء جن جن في الجهة الشرقية لولاية جيجل في المنطقة المسماة " أشواط" يبعد عن مقر الولاية بحوالي 10 كيلومتر، وعن المنطقة الحرة " بلارة " حوالي 40 كيلومتر وبكيلومترين عن مطار " فرحات عباس" ويبعد عن العاصمة بحوالي 370 كيلومتر، تقدر مساحته بحوالي 140 هكتار مع إمكانية توسيع تقدر ب 30 هكتار. كذلك 140كم لقسنطينة، 900 كم لمدينة حاسي مسعود.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسة ميناء جنجن وهيكلها التنظيمي

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى كل من أهمية وأهداف المؤسسة المينائية جن جن – جيجل

1 – أهمية المؤسسة المينائية جن جن جيجل –

تكتسي المؤسسة المينائية جن جن أهمية بالغة تتجلى لنا من خلال النقاط التالية:

- يعتبر رابطا بين إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.
- له موقعا استراتيجيا على المحور البحري الرابط بين قناة السويس وجبل طارق. خلق عدد هائل من مناصب الشغل.
- يعتبر عصب الحركة التجارية للاستيراد والتصدير.
- جلب العدد من المتعاملين الاقتصادية الوطنين والأجانب.

2- أهداف المؤسسة:

لكل مؤسسة أهداف ولدت من أجلها ولمؤسسة ميناء جن جن أهداف داخلية وأخرى خارجية تتمثل:

الأهداف الداخلية:

- **الربح:** أي محاولة تحقيق أكبر ربح ممكن.
- **النمو:** أي زيادة رأس المال وتوسيع المؤسسة وذلك يفتح وحدات في أماكن أخرى.
- الزيادة في حجم التعاملات، والسعي الى تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء وخارجه.

الأهداف الخارجية:

- زيادة الدخل القومي.
- توفير العملة الصعبة.
- المساهمة في تنشيط الحركة التجارية الخارجية للبلاد، خصوصا في مجال الصادرات المنتظرة من المنتوجات الصناعية والمرشحة للتطور مستقبلا
- فك الخناق عن موانئ أخرى، خاصة ميناء الجزائر العاصمة التي يشهد ازدحاما شديدا

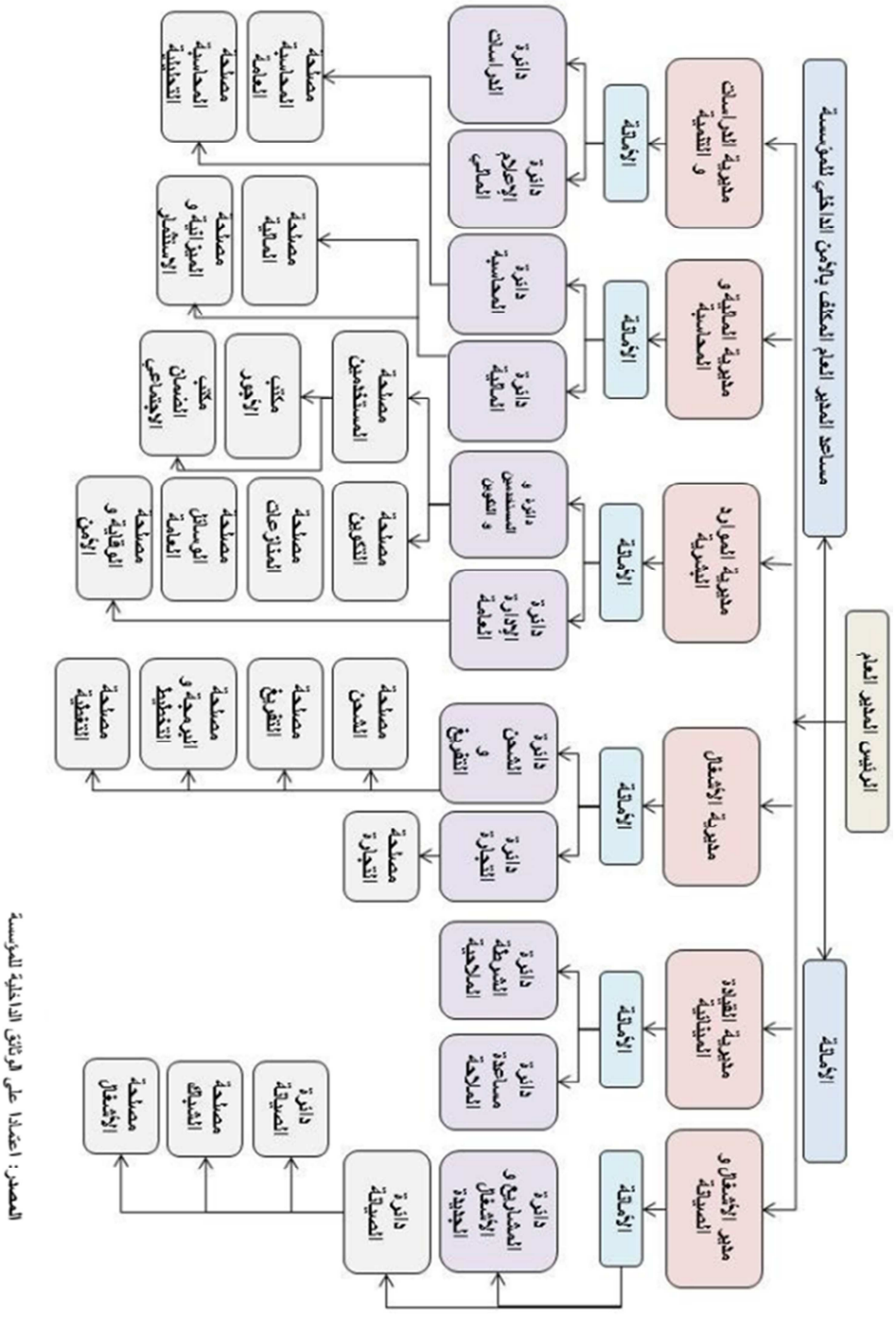
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن –جيجل–

1- تعريف الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن –جيجل

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات الرأسية والأفقية وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي وقد يكون على أساس الوظائف، لكنه لا يبتعد عن المظهر الهرمي وفيه تتوسع السلطة والمسؤولية حسب التدرج في المستويات ولكل منصب في التنظيم دور يناسبه في الحقوق والواجبات والالتزامات والتي تحدد سلوك من يقوم ويفترض على هذا النظام تقسيم النشاطات المحددة على أشخاص معينين وتحمل المسؤولية عن كل عضو فيه والتنسيق بين النشاطات ويعتمد تقسيم هذه الوظائف والمهام في التنظيم على تقسيم العمل التقني وبالتالي تحليل الوظائف والمهام في التنظيم على تقسيم العمل التقني وبالتالي تحليل الوظائف وتوظيف الموارد البشرية في المكان المناسب من أجل التقيد

بالإستراتيجية المؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، كما أن العناصر المكونة للمؤسسة متعمدة وبالتالي فإن الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء " جن جن" هو في الحقيقة تركيب أمثل لمجموعة من الهياكل كم هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: اعتمادا على الوثائق الداخلية للمؤسسة

2- دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

أ– **المديرية العامة:** يترأسها المدير العام الذي يمثل السلطة العليا في المؤسسة والذي بيده الموافقة أو رفض العقود أو في حالة تجارية تخص المؤسسة، حيث تعود إليه الصلاحيات ومن بينها

– المصادقة على تطبيق ومراقبة نشاطات المؤسسة.

– ضبط تسيير المؤسسة وتحديد الترتيب الهرمي للعمال تو عيين الإطارات العليا.

– تمثيل المؤسسة في جميع نشاطات الحياة العملية.

– تحمل المسؤولية التامة عن كل الوثائق المعالجة وباقي المعاملات التجارية.

– العمل على فتح وتشغيل الحوالات والصكوك البريدية.

– توقيع القروض الواردة أو الصادرة في إطار الشروط القانونية.

وتتمثل هذه المديرية بالإضافة الى المدير العام، الأمانة وهي موجودة في كل **المديريات من أهم المهام المستندة إليها ما يلي:**

– استقبال المراسلين والرسائل التي تصل الى المديرية.

– ضبط الربط والاتصال مع المدير لضمان تسوية برامج المؤسسة.

– استغلال طرق الترتيب والمحافظة على الوثائق.

– كتمان السر وتقديم المراسلات مع تسجيلها الى عناوينها.

– العمل على تخزين المعلومات الى حين الحاجة إليها.

كما نجد أيضا بالإضافة الى المدير العام والأمانة، مساعد المدير العام ومن أهم المهام المنسوبة إليه ما يلي:

– تنشيط هيكلة المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بسياسة التنمية والتنظيم والتسيير في المجال الاستغلال والأمن.

– يترأس الاجتماعات بغرض تحديد النقاط والعناصر الواجب تحقيقها والمهام التي تتطلب التقويم والتصحيح.

– تمثيل المؤسسة في العلاقات الخارجية.

ب_ مديرية الأشغال والصيانة:

– ضمان الصيانة الدائمة للتجهيزات، والمنشآت، والهياكل القاعدية، والفوقية.

– السهر على تطبيق القوانين داخل المؤسسة.

- تنظيم أشغال المصالح وفق الخطط الموضوعة.
- الإشراف على نشاطات الميناء ومتابعة الأشغال الجديدة.
- متابعة ومراقبة المخطط المالي والاداري وجود المشاريع والأشغال الجديدة.
- السهر على تطبيق وتنفيذ الشروط المتعلقة بعقود السوق.
- القيام بجولات يومية في ورشات الميناء بهدف الاطلاع على حالات ومراحل تقدم الأشغال، التخطيط لأشغال الصيانة والدخل وضمان تنفيذها. وتحتوي هذه المديرية على دائرتين: هما
- دائرة الصيانة: وتضم مصلحة الصيانة، مصلحة الشبكات، مصلحة الأشغال.
- دائرة المشاريع والأشغال الجديدة.

ج– مديرية القيادة المينائية: ومن أهم مهام هذه المديرية ما يلي:

- السهر على تطبيق القوانين المعمول بها.
- السهر على تطبيق القوانين الخاصة بالنقل وتفريغ البضائع الخطيرة بالتنسيق مع مصلحة الاستغلال.
- مسؤول عن الوقاية ومواجهة الحوادث التي قد تحدث.
- مطالب مراكز رصيف الميناء عن طريق الحراس، لجنة التوظيف من أجل اعداد التقارير.
- اعطاء حلول تقنية واقتراحات تصحيحية لبعض المشاكل. تشمل هذه المديرية على دائرتين: هما
- دائرة الشركة المينائية.
- دائرة المساعدات الملاحية.

د– مديرية الأشغال: ومن أهم الأعمال المنسوبة اليها منها:

- تنشيط ومراقبة وتوجيه نشاطات الهياكل المسؤولة عنها قصد بلوغ وتحقيق الأهداف المسيطرة من قبل المؤسسة.
- يسهر على تنفيذ تعليمات القوانين والنصوص التشريعية السارية المفعول.
- السهر على الاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة في الميناء.
- تحديد أسعار الخدمات.
- السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة. وتشمل هذه المديرية على دائرتين هما:
- دائرة التجارة.
- دائرة الشحن والتفريغ.

هـ– مديرية الموارد البشرية و: من أهم الأعمال المنسوبة إليها ما يلي:

- تشكيل ملفات المنح الاجتماعية.
- ضبط الحالة الاستهلاكية الشهرية.
- ضمان الأمن والصحة في العمل.
- مسؤولية حفظ الوثائق في الأرشيف.
- انجاز المخططات لعملية التوظيف والتكوين الخاص بالعمال
- الإمداد بالحلول والاقتراحات لتخطي الأزمات والعراقيل.
- تحضير ووضع تطبيق سياسة تسيير الموارد البشرية. وتشمل هذه المديرية على دائرتيهما
- دائرة الإدارة العامة
- دائرة المستخدمين والتكوين.

و– مديرية المالية والمحاسبة: ومن أهم الأعمال المنسوبة إليها ما يلي:

- السهر على التطبيق الجيد لكل العمليات المحاسبة.
- القيام بتدوين السجلات المحاسبية تبعا للنظام المعمول به.
- تحديد حسابات وميزانية المؤسسة.
- تطبيق القرارات الخاصة بالمديرية العامة ومجلس الإدارة.

ز– مديرية الدراسات والتنمية: من أهم أعمالها ما يلي:

- دراسة الإحصائيات والتغيرات الملاحظة فيما يخص التبادلات الخاصة بالنقل.
- تحديد الحاجيات من الإحصائيات اللازمة في كل المجالات.
- التمكن من تكنولوجيا النقل البحري وتقنيات النقل والتوزيع.
- وضع استراتيجية الاعلان والاتصال
- تطبيق القوانين المتعلقة بسير النشاطات المينائية السارية المفعول. وتنقسم المديرية الى
- دائرة الاعلام الآلي.
- دائرة الدراسات.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة محل الدراسة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض مختلف القوائم المالية لسنوات الدراسة (2019–2022)

المطلب الأول: عرض القوائم المالية:

أولا: عرض الميزانية المالية للفترة 2019 ـ 2022:

سيتم عرض الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2019 2020 2021 2022 كما يلي:

1– عرض جانب الأصول:

الجدول رقم (1): جانب الأصول من الميزانية المالية المفصلة للفترة الممتدة من2019- 2022:

الوحدة :1 ون=1000 دج

الأصول	2019	2020	2021	2022
1– الأصول الثابتة :				
تثبيثات غير مادية	650	380	285	1403
تثبيثات مادية	5657204	5063151	4491123	3979071
الأراضي	0	0	0	0
المباني	847372	713377	579666	458552
معدات التجهيزات	1262017	1095441	892536	705079
معدات النقل	3537705	3245244	3008061	2804699
تثبيثات مادية أخرى	10190	988	10860	10740
تثبيثات التنازل	0	0	0	0
تثبيثات قيد الإنجاز	711010	848815	1258379	1587757
تثبيثات مالية	6827500	6825607	7482500	7482500
أسهم التكافؤ	0	0	0	0
مشاركات أخرى ودمم مدينة أخرى	171500	169607	326500	326500
الأوراق المالية الثابتة الأخرى	6656000	6656000	7156000	7156000
القروض و الأصول المالية غير المتداولة الأخرى	0	0	0	0
أصول ضريبية أخرى	209670	212749	261727	443139
مجموع الأصول الثابتة	13406124	12950702	13494014	13493869
2– الأصول غير الثابتة				
مخزونات	163577	169205	168542	182769
الدمم المدينة و الاستخدامات المماثلة	942939	859341	509499	993503
العملاء	338548	672605	391018	735171
المدينين الأخرين	5200	1487	5526	5115
الضرائب وما يماثلها	353900	175249	112955	253218
دمم مدينة أخرى	0	0	0	0
الموجودات و ما يماثلها	1885288	1968058	2358215	4007942
الاستثمارات و الأصول المالية المتداولة الأخرى	400000	350000	350000	500000
الخزينة	1485288	1618058	2008215	3507942
مجموع الأصول غير الثابتة	2991804	2996605	3036256	5184214
المجموع العام للأصول	16397928	15947308	16530270	18678083

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق رقم (1–4–7–10)

ـ مناقشة جانب الأصول:

من خلال الجدول رقم (1) والذي يوضح هيكل وتطور جانب الأصول من الميزانية المالية لمؤسسة ميناء جن جن ـ جيجل ـ نلاحظ ما يلي:

ـ الأصول غير الجارية:

نلاحظ أن الأصول الثابتة لسنة 2020 قد انخفضت انخفاضا طفيفا مقارنة بالسنة 2019, حيث بلغت في سنة 2020 مبلغا قدره 12950702 ون أما في سنة 2019 فكانت 13406124 ون وهدا راجع للانخفاض الطفيف لقيمة المباني، وكذلك الارتفاع في قيمة التثبيثات سنة 2019 عما هي في سنة 2020، ونلاحظ أيضا أن أغلب الأصول كانت قيمتها تقريبا ثابتة بين سنتي 2019 و 2020.

أما بالسنة لسنة 2021 فنلاحظ ارتفاع في الأصول الثابتة مقارنة بالسنة التي قبلها حيث بلغت 13494014 ون وهدا يعود الى الارتفاع في قيمة التثبيتات قيد الإنجاز لتصل الى قيمة 1258379 ون كذلك الارتفاع في قيمة الأوراق المالية الثابتة الأخرى، لتبقى قيمة الأصول غير الجارية في ثبات سنة 2022، حيث شهدنا فرق بقيمة 145 فقط.

ـ الأصول الجارية:

نلاحظ أن الأصول الجارية للمؤسسة في تدبدب طفيف خلال السنوات الثلاث الأولى حيث بلغة سنة 2019 مبلغا قدره 2991804 ون لترفع سنة 2020 الى 2996605 ون لترتفع سنة 2021 لتبلغ قيمة 3036256 ثم ترتفع سنة 2022 لتبلغ قيمة 5184214 وذلك راجع الى ارتفاع المستمر للخزينة حيث كانت في 2019 تقدر ب 1485288 ون لترتفع بعدها سنة 2020 الى 1618058 ون ثم ترتفع لتصل سنة 2021 الى 2008215 ون ثم تصل أقصى حد لها سنة 2022 بمبلغ 3507942 ون حيث أنها ارتفعت بقيمة 2022654 ون عن قيمة الخزينة سنة 2019.

2– عرض جانب الخصوم:

الجدول رقم (2): جانب الخصوم من الميزانية المفصلة للفترة الممتدة من 2019 ـ 2022:

الوحدة :1 ون=1000 دج

البيان		2019		2020		2021		2202
1ـ الأموال الخاصة : رأس المال الصادر المنح الاستثمارية الأخرى رأس المال غير مسمى العلاوة والاحتياطات فرق أعاد التقييم فرق التكافأ النتيجة الصافية حقوق الملكية الأخرى حصص الشركة حصص الأقلية		4000000 0 0 9595517 43669 0 826951 34795 14104843 326500		4000000 0 0 9633688 43669 0 414092 26580 13738650 326500		4000000 0 0 9240761 43669 0 1079386 29839 14067155 326500		4000000 0 0 9352647 436690 0 1715396 38053 14823266 326500
مجموع الأموال الخاصة		14931343		14065150		14393655		15149766
2ـ الخصوم غير الجارية : القروض والديون المالية الضرائب ضرائب أخرى غير جارية المخصصات توقعات طويلة الأجل		19290 40344 0 556473 235152		17538 92395 0 6089283 221255		17425 43093 0 207167 755057		17425 43465 0 193109 897006
مجموع الخصوم غير الجارية		851232		887284		1025743		1151005
3ـ الخصوم الجارية : حسابات قابلة الدفع ضرائب ديون أخرى		256659 624743 233353		125901 653601 215371		86371 835263 207238		218835 1522164 636313
مجموع الخصوم الجارية		1115353		994873		1110872		2377312
المجموع العام للخصوم		16397928		15947308		16530270		18678083

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق رقم (2–5–8–11)

2– المناقشة جانب الخصوم

من خلال الجدول رقم (2) يوضح هيكل وتطور جانب الخصوم من خلال الميزانية المالية لمؤسسة ميناء جن جن – جيجل نلاحظ ما يلي:

- **الأموال الخاصة:** سجلت الأموال الخاصة سنة 2019 ما قيمته 14931343 ون، وقد شكلت حوالي 91% من اجمالي خصوم المؤسسة وهذا الآن هذه الأخيرة لهذه السنة قد اعتمدة في تمويلها على الأموال الخاصة ولم تعتمد على الديون في تمويلها، لتنخفض نسبة الأموال الخاصة سنة 2020 لتصل الى قيمة 14065150 ون وهذا راجع الى الانخفاض في النتيجة الصافية وقد بلغت نسبة الأموال الخاصة هذه السنة 88% من اجمالي خصوم الشركة.

أما في سنة 2021 فقد عرفت الأموال الخاصة ارتفاع في قمتها لتصل الى 14393655 ون وهذا راجع الى ارتفاع النتيجة الصافية لهذه السنة، مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت قيمة 1079386 مقارنة بقيمة 414092 ون سنة 2020 وقد بلغت قيمة الأموال الخاصة نسبة 87% من اجمالي خصوم الشركة.

نلاحظ أن مجموع الأموال الخاصة سنة 2022 قيمة 15149766 ون، حيث ارتفعت عن سابقتها وهذا نظرا لإعتمادها على الأموال الخاصة في تمويل نشاطاتها

- **الخصوم المتداولة:** نلاحظ بأنه بلغت قيمة 1115353 ون سنة 2029 أي بنسبة 6,80% من اجمالي خصوم الشركة و في قيمة الحسابات القابلة للدفع وقد أتت قيمة الخصوم المتداولة في هذه السنة نسبة 6,20% من مجموع خصوم المؤسسة، لتعود للارتفاع سنة 2021 لتصل الى مبلغ 1110827 ون أي نسبة 6,72% من اجمالي خصوم الشركة ثم قد أتت قيمة الخصوم المتداولة سنة 2022 ما قيمته 2377312 أي بنسبة 12,20% من اجمالي خصوم الشركة.

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج للفترة الممتدة من 2019 الى 2022:

بالإعتماد على الملالحق رقم (9–10–11–12) سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج جسب الطبيعة لمؤسسة ميناء جن جن – جيجل كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): جدول حسابات الجداول للفترة الممتدة من 2019 ـ 2022:

الوحدة :1 ون=1000 دج

البيان	2019	2020	2021	2022
مبيعات من المنتجات	3976207	3272810	4256708	5900586
1ـ انتاج الدورة	3976207	3272810	4256708	59005586
مشتريات مستهلكة خدمات خارجية أخرى و مستهلكات	130811 221027	169127 120840	221618 117770	248288 234862
2ـ استهلاك السنة المالية	351837	289966	339389	483150
3ـ القيمة المضافة	3624868	2982844	3917319	5417436
أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم مماثلة	2365586 110286	1987446 78602	2191700 95688	2897795 116600
4ـ اجمالي فائض الاستغلال	1148497	916797	1629932	2402981
منتوجات عملياتية أخرى أعباء عملياتية أخرى مخصصات الاهتلاكات و المؤونات استرجاع على خسائر القيمة	79766 33201 1305917 769260	44910 56870 1554784 840296	44942 27790 1706827 993376	45277 35514 1664851 1196439
5ـ النتيجة العملياتية	658405	190349	933633	1944332
منتوجات مالية أعباء مالية	324664 0	342211 276	358916 0	383937 0
6 ـ النتيجة المالية	324664	341934	358916	383937
7ـ النتيجة قبل الضريبة	983070	532283	1292549	2328270
الضريبة المستحقة و التباين الضريبي المختلف	173472 17353	124907 6716	279804 66641	796700 (183926)
8ـ النتيجة الصافية	826951	414092	1079386	1715396

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق رقم (3–6–9–12)

1- انتاج السنة المالية:

بلغ انتاج السنة المالية لسنة 2019 مبلغا قدره 3976207 ون ثم سجل انخفاضا سنة 2020 ليصل الى قيمة 3272810 ون، ثم يعود الارتفاع سنة 2021 ليصل الى 4256708 ثم يصل الى دروته سنة 2022 بقيمة 5900586 ون وهدا راجع الى الارتفاع المستمر في قيمة رقم الأعمال.

2-استهلاك السنة المالية:

بلغ استهلاك السنة المالية سنة 2019 ما قيمته 351837 ون ثم ينخفض سنة 2020 ليصل الى قيمة 2089966 ون وهذا راجع للانخفاض في الخدمات الخارجية الأخرى و المستهلكات، ثم تعود للارتفاع سنة 2021 لتصل الى ما قيمته 339389 ون وهذا راجع الى الارتفاع في قيمة المشتريات المستهلكة، لتصل الى أعلى قيمة لها خلال سنوات الدراسة سنة 2022 لتصل الى مبلغ 483150 ون وهذا راجع الى الارتفاع المستمر في قيمة المشتريات المستهلكة و الخدمات الأخرى.

3- القيمة المضافة:

بلغت القمة المضافة للاستغلال سنة 2019 مبلغا قدره 3624868 ون ثم عرفت انخفاضا سنة 2020 لتصل الى ما قيمته 20982844 ون ثم تعود للارتفاع سنة 2021 بقيمة 3917319 ون وصل الى أعلى قيمة لها سنة 2022 بقيمة 5417436 ون وهذا راجع للزيادة في أعباء المستخدمين و قيمة الضرائب و الرسوم.

4- اجمالي فائض الاستغلال:

بلغ اجمالي فائض الاستغلال سنة 2019 ما قيمته 1148497 ون ثم نخفض ليصل سنة 2020 الى ما قيمته 916797 وهذا راجع الى انخفاض في المنتوجات والاعباء العملياتية، و الاهتلاكات، ثم تعود قيمة اجمالي فائض الاستغلال للارتفاع سنة 2021 لتصل الى 1629932 ون ثم تصل الى أعلى قيمة لها سنة 2022 ب ما قيمته 2402981 ون وهذا راجع الى الارتفاع في الاسترجاع الخسائر على القيمة.

5- النتيجة العملياتية:

عرفت سنة 2020 انخفاضا مقارنة بسنة 2019 حيث بلغة قيمة 658405 ون في سنة 2019 و قيمة 190349 ون سنة 2020 لتعرف ارتفاعا ملحوظا سنة 2021 لتصل الى قيمة 933633 ون ثم يرتفع سنة.

المبحث الثالث: تحليل أثر الرفع المالي على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن – جيجل خلال الفترة 2019–2022

الجدول رقم (04): تطور نسبة الرافع المالية لميناء جن جن للفترة 2019–2022:

الوحدة: د.ج

البيان	2019	2020	2021	2022
اجمالي القروض	1966585045	1882157263	2136614731,89	3528317063,44
اجمالي الموجودات	16397928484,63	15947307656,13	16530270194,94	18678082879,80
نسبة الرافعة %	11,99%	11,80%	12,92%	18,89%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

تعبر هذه النسبة عن مدى درجة اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل مقترضة أي عن مدى استعداد المقرضين لمنح الثقة في المؤسسة، ومنحها القروض لسد حاجياتها ومنحها مهلة لسد ديونها

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة للمؤسسة قد عرفت تدبدب طفيف من سنة الى أخرى حيث وصلة الى نسبة 18,89% كأقصى حد و نسبة 11,80% كأدنى حد، فانه يمكننا القول أن المؤسسة في حالة مالية جيدة بحيث يمكنها من مواجهة المخاطر المالية و يتوجب عليها الاستمرار في استعمال هده السياسة.

الجدول رقم (05): تطور نسبة الرافعة المالية لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019–2022:

الوحدة: د.ج

البيان	2019	2020	2021	2022
اجمالي القروض	1966585045	1882157263	2136614731,89	3528317063,44
حقوق الملكية	14431343438,15	14065150393,55	14393655463,05	15149765816,36
نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية	0,13	0,133	0,148	0,232

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على التمويل من مصادرها الدائمة نجد أن هده النسبة تابثة نسبيا، من خلال هذه النسبة ومن خلال هذه النسبة يمكننا القول أن نسبة القروض الى حقوق الملكية ضعيفة جدا مما يحمى المؤسسة من المخاطر المالية الأن ديونها أقل بكثير من حقوق الملكية لديها مما يقوي سمعتها.

الجدول رقم (06): تطور نسبة تغطية الفوائد لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019–2022:

الوحدة: د.ج

البيان	2019	2020	2021	2022
الأرباح قبل تغطية الفوائد و الأرباح	658405268,11	190348662,95	933632501,61	1944332493,31
الفوائد	0	27629874	0	0
معدل تغطية الفوائد %	0%	6,88%	0%	0%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية فوائد القروض المتحصل عليها هذه النسبة تساوي 0 خلال سنوات 2019 ، 2021 ،2022 وهذا يدل على عدم وجود قروض خلال تلك السنوات أما في سنة 2020 تكون النسبة 6,80% وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية فوائد قروضها خلال هذه السنة من خلال أرباحها.

الجدول رقم (07): تطور درجة الرفع المالي لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019–2022:

الوحدة: د.ج

البيان	2019	2020	2021	2022
صافي ربح الفوائد و الضرائب	658405268,11	190348662,95	933632501,61	1944332493,31
صافي الربح قبل الضريبة	983069524,68	532283083,31	1292548992,10	2328269636,31
درجة الرفع المالي	0,66	0,35	0,72	0,83

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

يقيس هذا الجدول المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة وراء عملية الاستدانة حيث نلاحظ أن المؤسسة قد سجلت في هذه الفترة على التوالي نسب 0,66% ، 0,35% ، 0,72% ، 0,83% فهيا على العموم كلها قيم متقاربة.

الجدول رقم (08): تطور نسب المردودية المالية لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019–2022:

الوحدة: د.ج

البيان	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	826951226,11	414092150,92	1079386418,09	1715395549,23
الأصول الخاصة	14431343438,55	14065150393,55	14393655463,05	15149765816,36
المردودية المالية	5,73	2,944	7,49	11,32

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية RFلمؤسسة جن جن في حالة تدبدب طفيف حيث بلغت أقل قيمة 2,94 وهذا ناتج لارتفاع كبير في الأموال الخاصة مقابلها انخفاض النتيجة الصافية وقد ارتفعت سنة 2022 الى 11,32 وهذا راجع الى ارتفاع النتيجة الصافية و انخفاض الأموال الخاصة ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن على المؤسسة القيام بالمزيد لتحسين الأداء المالي.

الجدور رقم (09): تطور نسبة المردودية الإقتصادية للفترة 2019–2022:

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2019	2020	2020	2022
ن الصافية	582695122611	414032150.32	1079386416.09	1715395549.23
الأصول الإقتصادية	16397928484.63	15947307656.13	16530270194.94	18678082879.80
مردودية إقتصادية	5.04	2.59	6.52	9.18

المصدر: من أعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في نسب المردودية الإقتصادية خلال الفترة (2019–2020) حيث قدرت سنة 2019 بـ 5.04% لتنخفض سنة 2020 إلى 2.59% وهذا راجع إلى إنخفاض النتيجة الصافية مقارنة بالأصول الإقتصادية، لتعود للإرتفاع سنة 2021 إلى 6.52% وذلك نتيجة للإرتفاع في النتيجة الصافية، وتستمر في الإرتفع حيث تصل إلى 9.18% سنة 2022 وذلك نظرا لإرتفاع المردودية الإقتصادية للمؤسسة نجدها موجبة خلال كل السنوات وهذا مؤشر جيد ويدل على الإستخدام الأمثل للأصول الثابثة في المؤسسة.

جدول رقم (10): تطور نسبة أثر الرفع المالي للفترة 2019–2022:

الوحدة: د.ج

	2019	2020	2020	2022
المردودية المالية	5.73	2.944	7.49	11.32
المردودية الإقتصادية	5.04	2.59	6.52	9.18
أثر الرفع المالي	0.68	0.35	0.97	2.14

المصدر: من أعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أثر الرفع المالي موجب خلال كل السنوات حيث أنه في سنة 2019 أنه 0.68 ،وسنة 2020 يساوي 0.35 ،وسنة 2021 قدر بـ 0.97 ،وسنة 2022 يساوي 2.14 ،وهذا يدل على أنه وفي مؤسسة ميناء جن جن كان للزيادة في اللجوء إلى الإستدانة دور في زيادة مردودية الأموال الخاصة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل تسليط الجانب النظري للبحث بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الميناائية جن جن ، و المتمثلة في جدول حسابات النتائج، و الميزانية المالية ،حيث قمنا بتحليل الميزانية المالية ثم قمنا بحساب جميع نسب الرفع المالي كدلك قمنا بحساب نسب المردودية المالية، والاقتصادية، للمؤسسة ثم في الأخير قمنا بحساب أثر الرفع المالي على هده المردودية.

حيث توصلنا الى:

- حققت الشركة مردودية مالية و اقتصادية جيدة خلال سنوات الدراسة.
- سياسات الإدارة كان لها تأثير إيجابي على مردودية المؤسسة.
- وجود الأثر إيجابي للرفع المالي على المردودية.

الخاتمة

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة أثر الرافعة المالية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، و بما أن الرافعة المالية هي نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في عمليات المؤسسة من أجل تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة، و لمعالجة إشكالية الدراسة والمتمثلة في مدى تأثير الرافعة المالية على الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن؟

مما يعرض فصلين للدراسة، فصل نظري وأخر تطبيقي حيث في الفصل النظري يعرض مفاهيم أساسية للرفع المالي والمردودية كذلك حتى يتحدد أثر الرفع المالي ، أما في الفصل التطبيقي تطرقنا الى دراسة تحليلية إحصائية على المؤسسة المينائية جن جن وتوصلنا الى مختلف النتائج التالية:

نتائج اختيار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

تنص على أن: الرافعة المالية تأثر تثأيرا محدودا على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن –جيجل خلال الفترة 2019–2022، ومن خلال دراستنا لنسب الرافعة المالية، وكذلك لتأثير الرافعة المالية على المردودية ، وجدنا أن الرافعة المالية تأثر تأثيرات محدودا رغم إيجابيته على الوضعية المالية للمؤسسة

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** تنص على إعتماد مؤسسة ميناء جن جن –جيجل خلال الفترة 2019–2022 بشكل ضئيل على التمويل الخارجي في تمويل نشاطها الإقتصادي، ومن خلال دراستنا للقوائم المالية وجدنا أن المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطاتها على أموالها الخاصة، وبذلك فإن الفرضية صحيحة.
- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على استخدام الرافعة بشكل ملائم يزيد من فعالية استخدام الموارد المالية لمؤسسة ميناء جن جن –جيجل خلال الفترة 2019–2022 ،مما يساهم في زيادة العائد على حقوق المساهمين وهذا ما شهدناه حيث أن العائد من الرفع المالي كان أكبر من حقوق المساهمين وبذلك فهي صحيحة.
- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن استخدام الرافعة المالية يترتب عليه تكاليف إضافية مثل فوائد الديون وتكاليف الاقتراض، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الوضعية المالية إذا لم يتم إدارتها بشكل صحيح ،وقد توصلنا الى أنه وفي مؤسسة ميناء جن جن –جيجل خلال الفترة 2019–2022 أن العائد

المتحصل عليه أكبر من الفوائد والتكاليف وبذلك فان الرفع المالي لم يؤثر سلبا على المؤسسة وبذلك الفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع تحليل أثر الرفع المالي على الوضعية المالية توصلنا الى نتائج تتمثل في:

نتائج نظرية:

- الرفع المالي هو مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض الثابت الكلفة لتمويل عمليات المؤسسة.
- يمكن قياس الرفع المالي من خلال نسب وهي درجة الرفع المالي و نسبة الرافعة المالية و نسبة القروض على حقوق الملكية ونسبة تغطية الفوائد.
- مردودية المؤسسة هي من تسمح بتقدير أثر الرفع المالي.
- المردودية المالية تتأثر بالرفع المالي بشكل موجب بزيادة اللجوء إلى الإستدانة (الرفع المالي)، ولكن هذا لا ينفي تعرضها إلى المخاطر المالية خاصة إذا كانت المردودية الإقتصادية أقل من معدلات الفائدة المفروضة.
- استعمال الرافعة المالية في المؤسسة يؤثر على حجم المخاطرة المالية للمؤسسة.

نتائج تطبيقة:

- تعتمد مؤسسة ميناء جن جن على أموالها الخاصة خلال سنوات الدراسة (20222019)
- السياسة المالية التي تتبعها مؤسسة ميناء جن جن سياسة جيدة وهذا ينعكس من خلال مردوديتها الموجبة.
- يؤثر الرفع المالي إيجابيا هي الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن.

الاقتراحات:

- على المؤسسة التنويع في مصادر التحويل وأنها لا تعتمد فقط على أموالها الخاصة وذلك من أجل أن توازن من العائد المتوقع و المخاطرة
- العمل على تحسين المردودية المالية ودلك عن طريق زيادة حجم الأموال الخاصة، بالإضافة الى الاستعانة بالاستدانة شرط أن يكون معدل تكلفة القروض أقل من المردودية الاقتصادية.
- التعمق أكثر و تحليل نسب المردودية، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها بالإيجاب أو السالب.
- يجب أن تستفيد المؤسسة من الوضع الذي فيه أثر الرفع موجب من أجل تحسين وضعها المالي.
- على المؤسسة أن تعتمد في تمويلها على نسبة أعلى من الإستدانة، وذلك من أجل الإستفادة من الوفر الضريبي الناتجة عن الإستدانة.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكننا القول أن دراسة الرفع المالي على الوضعية المالية للمؤسسة موضوع مهم وجدير بالاهتمام والبحث ومن خلال دراستنا وجدنا أنه مازلت بعض الجوانب مفتوحة وغير مدروسة، لذلك تقترح الأفاق التالية المكملة لهذه الدراسة:

- "تحليل أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات المينائية الجزائرية".
- "دراسة حالة عن الآثار المالية والإقتصادية لإستخدام الرافعة في الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر".
- "تقييم المخاطر المالية للإستثمار بإستخدام الرافعة المالية في الأسواق المالية الناشئة".

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دوس وتطبيقات)، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
2. زكرياء لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الإستغلال المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
3. حمزة محمود الزبيدي أساسيات الإدارة المالية دون طبعة مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2001.
4. مؤيد عبد الرحمان الدوري حسين؛ محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
5. مليكة زغيب ومليود بوشنيقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المبطوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
6. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، طبعة ثالثة منقحة، المكتب العربي الحديث، مصر 1996.
7. مفلح محمد عقل "الإدارة المالية والتحليل المالي " مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع سنة 2006.
8. سمير محمود عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دون طبعة، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
9. عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، دون طبعة الناشر المكتب العربي الحديث، مصر، 2007.
10. عدنان تايه النعيمي؛ راشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2008,
11. علي حنفي، مدخل الى الإدارة المالية الحديثة، «تحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل" بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، مصر 2008.
12. رشاد العصار وآخرون،"الإدارة والتحليل المالي", دار البركة، الأردن 2001.

قائمة المراجع:

❖ المجلات:

1. إلياس خضير الحمداني، فائز هليل سريح الصبيحي، العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 8.
2. د. بلخير بكاري؛ أ.عبد الرحمان دغوم دراسة، "أثر الرافع المالي على المردودية المالية دراسة تطبيقية لعيينة من المؤسسات بمنطقة حاسي مسعود خلال 2009-2014"، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد العدد 1، جامعة الأغواط سنة 2017.
3. بن ناصر عبد الكريم؛ سائحي يوسف، أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخدمية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بقالمة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد01، السنة 2022.
4. د.جمال معتوق؛ د.أمين محاضر، "أثر الرفع المالي على الربحية المالية"، مجلة الجزائر للأبحاث الاقتصادية والمالية ، العدد الأول، ماي 2018.
5. دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية, مجلة الباحث، عدد 04، سنة 2006.

❖ المذكرات:

1. بسام محمد الأغا, "أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار", مذكرة ماجستير في العلوم التجارية, غزة 2012.
2. ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المناطرة، مذكرة شهادة ماسر أكاديمي، ورقلة، 2013.
3. سماح بن دومة، أثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
4. سمية دربال، سلوك المؤسسات الإقتصادية في تمويل نموها الداخي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
5. سعيدة عربي، محاولة دراسة أثر الرافعة المالية من المنظو رالمالي الإسلامي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2011.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Lauzalle.p. Control de gestion et badger. Paris1986.
2. Cevedet Aydemir, "Financial Leverare and The Leverare Effect- A Market and Firm Anabsis, Carnegie Mellon University, 3- 2007.p.p1-46p.
3. Y.D Gobardhun, M.P Odit, the determinants of financial leverage of SME's In Mauritius", International Business & Economics Research Journal, Volume 10, Number 3, March 2011, http://www.clutcinstitute.com'ojs/index.php/IBER/article/view/4107

الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية الأصول 2019

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044222926 2
Article 180501338 50

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

23/04/24 09:41

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2019

Unité:

ACTIF	Note	2019 Brut	2019 Amort-Prov.	2019 Net	2018 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	10 991 702,50	650 387,50	1 736 233,34
Immobilisations corporelles		10 620 532 027,66	4 963 328 127,00	5 657 203 900,66	4 738 825 824,00
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 674 972 407,01	827 599 840,87	847 372 566,14	996 270 839,10
Installations, machines et outillage		3 154 029 678,92	1 892 012 998,34	1 262 016 680,58	1 401 662 849,94
Matériel de transport		5 734 786 668,41	2 197 081 656,15	3 537 705 012,26	2 331 026 212,52
Autres immobilisations corporelles		56 743 273,32	46 633 631,64	10 109 641,68	9 865 922,44
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		711 099 739,52	0,00	711 099 739,52	1 172 685 991,97
Immobilisations financières		6 827 500 000,00	(0,00)	6 827 500 000,00	4 596 000 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	(0,00)	171 500 000,00	0,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	4 596 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	(0,00)
Impôts différés actif		**209 670 014,45**	**0,00**	**209 670 014,45**	**152 944 821,29**
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 380 443 871,63	4 974 319 829,50	13 406 124 042,13	10 662 192 870,60
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		233 077 877,25	(69 500 724,29)	163 577 152,96	161 470 008,64
Marchandises, Matières et fournitures		80 165,45	0,00	80 165,45	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		232 997 711,80	69 500 724,29	163 496 987,51	161 470 008,64
Créances et emplois assimilés		1 469 635 209,99	(526 695 691,59)	942 939 518,40	987 477 882,06
Clients		1 111 034 143,77	526 695 691,59	584 338 452,18	545 141 996,14
Autres débiteurs		5 200 605,85	0,00	5 200 605,85	15 537 206,88
Impôts et assimilés		353 400 460,37	(0,00)	353 400 460,37	426 798 679,04
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		1 885 287 771,14	0,00	1 885 287 771,14	4 154 399 322,53
Placements et autres actifs financiers courants		400 000 000,00	0,00	400 000 000,00	2 300 000 000,00
Trésorerie		1 485 287 771,14	0,00	1 485 287 771,14	1 854 399 322,53
TOTAL ACTIF COURANT		3 588 000 858,38	(596 196 415,88)	2 991 804 442,50	5 303 347 213,23
TOTAL GENERAL ACTIF		21 968 444 730,01	(5 570 516 245,38)	16 397 928 484,63	15 965 540 083,83

الملحق رقم 02: ميزانية الخصوم 2019

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

23/04/24 09:43

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2019

Unité:

Passif	Note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 595 517 522,14	9 196 582 155,01
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		826 951 226,21	958 110 763,24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(34 794 805,00)	(0,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 431 343 438,55**	**14 198 362 413,45**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 431 343 438,55**	**14 198 362 413,45**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		19 290 002,98	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		40 343 872,14	29 834 761,03
Autres dettes non courantes		(0,00)	0,00
Provision à long terme		556 472 734,80	435 194 176,87
produits comptabilisés d'avance à long terme		235 124 996,38	248 245 464,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**851 231 606,30**	**713 274 402,26**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		256 658 692,39	56 201 827,67
Autres Créditeurs		(0,00)	56 910,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		624 743 072,92	833 469 060,40
Autres dettes courantes		233 951 674,47	163 253 670,05
Trésorerie Passif		(0,00)	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 115 353 439,78**	**1 053 903 268,12**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 397 928 484,63**	**15 965 540 083,83**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 03: جدول النتائج حسب الطبيعة 2019

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

23/04/24 09:44

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2019	2018
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		9 328 139,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 962 642 027,66	2 695 133 203,49
Autres ventes		1 004 236 713,22	992 975 096,28
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 976 206 879,88**	**3 688 108 299,77**
Achats consommés		(130 811 286,79)	(135 799 845,14)
Services extérieurs et autres consommations		(221 027 326,95)	(200 431 279,75)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(351 838 613,74)**	**(336 231 124,89)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**3 624 368 266,14**	**3 351 877 174,88**
Charges de personnel		(2 365 585 882,97)	(1 527 645 071,77)
mpôts, taxes et versements assimilés		(110 285 557,97)	(118 006 150,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 148 496 825,20**	**1 706 225 952,81**
Autres produits opérationnels		79 765 590,02	43 446 689,59
Autres charges opérationnelles		(33 200 908,53)	(38 972 330,93)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 305 916 587,59)	(1 209 978 227,07)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		769 260 349,01	644 151 710,05
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**658 405 268,11**	**1 144 873 794,45**
Produits financiers		324 664 256,57	189 949 819,55
Charges financières		0,00	(8 236 041,15)
VI- RESULTAT FINANCIER		**324 664 256,57**	**181 713 778,40**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**983 069 524,68**	**1 326 587 572,85**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(173 471 555,39)	(351 777 200,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		17 353 256,92	(16 699 609,61)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**5 149 897 075,48**	**4 565 656 518,96**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 322 945 849,27)**	**(3 607 545 755,72)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**826 951 226,21**	**958 110 763,24**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**826 951 226,21**	**958 110 763,24**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 04: ميزانية الأصول 2020

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 000018042292262
Article 180501338 50

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2020

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort-Prov.	2020 Net	2019 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles	01	**12 022 090,00**	**11 642 090,00**	**380 000,00**	**650 387,50**
Immobilisations corporelles	01	**10 637 197 217,96**	**5 574 046 360,43**	**5 063 150 857,53**	**5 657 203 900,66**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 686 503 588,37	973 126 178,16	713 377 410,21	847 372 566,14
Installations, machines et outillage		3 136 904 001,64	2 041 462 843,27	1 095 441 158,37	1 262 016 680,58
Matériel de transport		5 755 288 348,74	2 510 044 342,57	3 245 244 006,17	3 537 705 012,26
Autres immobilisations corporelles		58 501 279,21	49 412 996,43	9 088 282,78	10 109 641,68
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	**848 815 576,81**	**0,00**	**848 815 576,81**	**711 099 739,52**
Immobilisations financières	03	**6 827 500 000,00**	**1 892 698,49**	**6 825 607 301,51**	**6 827 500 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	1 892 698,49	169 607 301,51	171 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	**212 748 776,56**	**0,00**	**212 748 776,56**	**209 670 014,45**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**18 538 283 661,33**	**5 587 581 148,92**	**12 950 702 512,41**	**13 406 124 042,13**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	**241 945 918,99**	**(72 740 343,27)**	**169 205 575,72**	**163 577 152,96**
Marchandises, Matières et fournitures		794 771,13	0,00	794 771,13	80 165,45
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		241 151 147,86	72 740 343,27	168 410 804,59	163 496 987,51
Créances et emplois assimilés	06	**1 570 715 393,12**	**(711 374 101,49)**	**859 341 291,63**	**942 939 518,40**
Clients		1 383 979 455,91	711 374 101,49	672 605 354,42	584 338 452,18
Autres débiteurs		1 487 247,88	0,00	1 487 247,88	5 200 605,85
Impôts et assimilés		185 248 689,33	(0,00)	185 248 689,33	353 400 460,37
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	**1 968 058 276,37**	**0,00**	**1 968 058 276,37**	**1 885 287 771,14**
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	400 000 000,00
Trésorerie		1 618 058 276,37	0,00	1 618 058 276,37	1 485 287 771,14
TOTAL ACTIF COURANT		**3 780 719 588,48**	**(784 114 444,76)**	**2 996 605 143,72**	**2 991 804 442,50**
TOTAL GENERAL ACTIF		**22 319 003 249,81**	**(6 371 695 593,68)**	**15 947 307 656,13**	**16 397 928 484,63**

الملحق رقم 05: ميزانية الخصوم 2020

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2020

Passif	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 633 968 748,35	9 595 517 522,14
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		414 092 150,92	826 951 226,21
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(26 580 000,92)	(34 794 805,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Emprunts et dettes financières		17 537 728,15	19 290 002,98
Impôts (différés et provisionnés)		39 592 772,00	40 343 872,14
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		608 928 337,15	556 472 734,80
Produits comptabilisés d'avance à long terme		221 225 100,07	235 124 996,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**09**	**887 283 937,37**	**851 231 606,30**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		125 901 370,72	256 658 962,39
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		653 600 777,63	624 743 072,92
Autres dettes courantes		215 371 176,86	233 353 464,40
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III	**10**	**994 873 325,21**	**1 115 353 439,78**
TOTAL GENERAL PASSIF		**15 947 307 656,13**	**16 397 928 484,63**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 06: جدول النتائج حسب الطبيعة 2020

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Compte de résultats
(Par nature)

	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		52 280 400,45	9 328 139,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 504 720 093,41	2 962 642 027,66
Autres ventes		715 809 448,00	1 004 236 713,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	18	3 272 809 941,86	3 976 206 879,88
Achats consommés	11	(169 125 866,87)	(130 811 286,79)
Services extérieurs et autres consommations	12	(120 839 692,10)	(221 027 326,95)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(289 965 558,97)	(351 838 613,74)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		2 982 844 382,89	3 624 368 266,14
Charges de personnel	13	(1 987 446 227,89)	(2 365 585 882,97)
mpôts, taxes et versements assimilés	14	(78 601 631,24)	(110 285 557,97)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		916 796 523,76	1 148 496 825,20
Autres produits opérationnels	19	44 910 167,58	79 765 590,02
Autres charges opérationnelles	15	(56 869 632,76)	(33 200 908,53)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 554 784 439,70)	(1 305 916 587,59)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	840 296 043,57	769 260 349,01
V- RESULTAT OPERATIONNEL		190 348 662,45	658 405 268,11
Produits financiers	21	342 210 719,60	324 664 256,57
Charges financières	16	(276 298,74)	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		341 934 420,86	324 664 256,57
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		532 283 083,31	983 069 524,68
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(124 907 077,15)	(173 471 555,39)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 716 144,76	17 353 256,92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 500 226 872,61	5 149 897 075,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(4 086 134 721,69)	(4 322 945 849,27)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		414 092 150,92	826 951 226,21
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		414 092 150,92	826 951 226,21
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 07: ميزانية الأصول 2021

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2021

Unité : DA

ACTIF	Note	2021 Brut	2021 Amort-Prov.	2021 Net	2020 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	01	11 761 190,00	11 477 190,00	285 000,00	380 000,00
Immobilisations corporelles	01	10 698 038 621,64	6 206 916 072,93	4 491 122 548,71	5 063 150 857,53
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 691 873 966,26	1 112 208 446,96	579 665 519,30	713 377 410,21
Installations, machines et outillage		3 146 973 992,60	2 254 438 249,63	892 535 742,97	1 095 441 158,37
Matériel de transport		5 797 468 986,35	2 789 408 014,72	3 008 060 971,63	3 245 244 006,17
Autres immobilisations corporelles		61 721 676,43	50 861 361,62	10 860 314,81	9 088 282,78
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	1 258 378 985,55	0,00	1 258 378 985,55	848 815 576,81
Immobilisations financières	03	7 482 500 000,00	(0,00)	7 482 500 000,00	6 825 607 301,51
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	(0,00)	326 500 000,00	169 607 301,51
Autres titres immobilisés		7 156 000 000,00		7 156 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	261 727 339,09	0,00	261 727 339,09	212 748 776,56
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 712 407 136,28	6 218 393 262,93	13 494 013 873,35	12 950 702 512,41
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	273 702 354,11	(105 160 446,47)	168 541 907,64	169 205 575,72
Marchandises, Matières et fournitures		26 494,04	0,00	26 494,04	794 771,13
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		273 675 860,07	105 160 446,47	168 515 413,60	168 410 804,59
Créances et emplois assimilés	06	1 302 589 720,67	(793 090 273,88)	509 499 446,79	859 341 291,63
Clients		1 184 108 510,57	793 090 273,88	391 018 236,69	672 605 354,42
Autres débiteurs		5 526 331,70	0,00	5 526 331,70	1 487 247,88
Impôts et assimilés		112 954 878,40	(0,00)	112 954 878,40	185 248 689,33
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	2 358 214 967,16	0,00	2 358 214 967,16	1 968 058 276,37
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		2 008 214 967,16	0,00	2 008 214 967,16	1 618 058 276,37
TOTAL ACTIF COURANT		3 934 507 041,94	(898 250 720,35)	3 036 256 321,59	2 996 605 143,72
TOTAL GENERAL ACTIF		23 646 914 178,22	(7 116 643 983,28)	16 530 270 194,94	15 947 307 656,13

الملحق رقم 08: ميزانية الخصوم 2021

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2021

Unité : DA

Passif	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 240 760 899,27	9 633 968 748,35
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 079 386 418,09	414 092 150,92
Autres capitaux propres – Report à nouveau		29 838 650,49	(26 580 000,92)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 393 655 463,05**	**14 065 150 393,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 393 655 463,05**	**14 065 150 393,55**
PASSIF NON COURANTS	09		
Emprunts et dettes financières		17 424237,78	17 537 728,15
Impôts (différés et provisionnés)		43 093 291,27	39 592 772,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		758 057 392,35	608 9283 337,15
Produits comptabilises d'avance à long terme		207 166 858,09	221 225 100,07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 025 742 779,49**	**887 283 937,37**
PASSIFS COURANTS	10		
Fournisseurs et comptes rattachés		68 370 667,85	125 901 370,72
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		835 262 911,73	653 600 777,63
Autres dettes courantes		207 238 372,82	215 371 176,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 110 871 952,40**	**994 873 325,21**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 530 270 194,94**	**15 947 307 656,13**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 09: جدول النتائج حسب الطبيعة 2021

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)

Unité : DA

	Note	2021	2020
Chiffre d'affaires	18		
Ventes de marchandises		72 614 654,57	52 280 400,45
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		3 529 404 506,21	2 504 720 093,41
Autres ventes		654 688 796,76	715 809 448,00
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**4 256 707 957,54**	**3 272 809 941,86**
Achats consommés	11	(221 618 187,78)	(169 125 866,87)
Services extérieurs et autres consommations	12	(117 770 488,88)	(120 839 692,10)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(339 388 676,66)**	**(289 965 558,97)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**3 917 319 280,88**	**2 982 844 382,89**
Charges de personnel	13	(2 191 699 958,06)	(1 987 446 227,89)
mpôts, taxes et versements assimilés	14	(95 687 802,30)	(78 601 631,24)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 629 931 520,52**	**916 796 523,76**
Autres produits opérationnels	19	44 941 626,96	44 910 167,58
Autres charges opérationnelles	15	(27 789 763,58)	(56 869 632,76)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 706 826 849,82)	(1 554 784 439,70)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	993 375 967,53	840 296 043,57
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**933 632 501,61**	**190 348 662,45**
Produits financiers	21	358 916 490,49	342 210 719,60
Charges financières	16	0,00	(276 298,74)
VI- RESULTAT FINANCIER		**358 916 490,49**	**341 934 420,86**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**1 292 548 992,10**	**532 283 083,31**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(279 803 916,01)	(124 907 077,15)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		66 641 342,00	6 716 144,76
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**5 653 942 042,52**	**4 500 226 872,61**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 574 555 624,43)**	**(4 086 134 721,69)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 079 386 418,09**	**414 092 150,92**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 079 386 418,09**	**414 092 150,92**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 10: ميزانية الأصول 2022

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2022

Unité : DA

ACTIF	Note	2022 Brut	2022 Amort-Prov.	2022 Net	2021 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**13 133 616,00**	**11 730 992,28**	**1 402 623,72**	**285 000,00**
Immobilisations corporelles		**10 178 984 954,38**	**6 199 914 162,74**	**3 979 070 791,64**	**4 491 122 548,71**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 695 773 900,74	1 237 221 524,71	458 552 376,03	579 665 519,30
Installations, machines et outillage		3 144 202 393,05	2 439 123 041,08	705 079 351,97	892 535 742,97
Matériel de transport		5 290 057 162,11	2 485 358 380,81	2 804 698 781,30	3 008 060 971,63
Autres immobilisations corporelles		48 951 498,48	38 211 216,14	10 740 282,34	10 860 314,81
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**1 587 756 596,68**	**0,00**	**1 587 756 596,68**	**1 258 378 985,55**
Immobilisations financières		**7 482 500 000,00**	**0,00**	**7 482 500 000,00**	**7 482 500 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	0,00	326 500 000,00	326 500 000,00
Autres titres immobilisés		(0,00)		(0,00)	7 156 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 156 000 000,00	0,00	7 156 000 000,00	0,00
Impôts différés actif		**443 138 543,65**	**0,00**	**443 138 543,65**	**261 727 339,09**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**19 705 513 710,71**	**6 211 645 155,02**	**13 493 868 555,69**	**13 494 013 873,35**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**298 754 344,90**	**(115 984 895,01)**	**182 769 449,89**	**168 541 907,64**
Marchandises, Matières et fournitures		773 657,14	0,00	773 657,14	26 494,04
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		297 980 687,76	115 984 895,01	181 995 792,75	168 515 413,60
Créances et emplois assimilés		**1 793 718 225,98**	**(800 214 897,05)**	**993 503 328,93**	**509 499 446,79**
Clients		1 535 385 425,19	800 214 897,05	735 170 528,14	391 018 236,69
Autres débiteurs		5 114 808,90	0,00	5 114 808,90	5 526 331,70
Impôts et assimilés		253 217 991,89	(0,00)	253 217 991,89	112 954 878,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		**4 007 941 545,29**	**0,00**	**4 007 941 545,29**	**2 358 214 967,16**
Placements et autres actifs financiers courants		500 000 000,00	0,00	500 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		3 507 941 545,29	0,00	3 507 941 545,29	2 008 214 967,16
TOTAL ACTIF COURANT		**6 100 414 116,17**	**(916 199 792,06)**	**5 184 214 324,11**	**3 036 256 321,59**
TOTAL GENERAL ACTIF		**25 805 927 826,88**	**(7 127 844 947,08)**	**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

Page 1 / 1

الملحق رقم 11: ميزانية الخصوم 2022

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 6 0 5 0 1 3 3 6 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

BILAN PASSIF

Exercice clos le **31/12/2022**

Unité:

Passif	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 352 647 317,36	9 240 760 899,27
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Autres capitaux propres – Report à nouveau		38 053 454,57	29 838 650,49
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		17 425 237,78	17 425 237,78
Impôts (différés et provisionnés)		43 464 998,46	43 093 291,27
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		897 005 918,26	758 057 392,35
produits comptabilisés d'avance à long terme		193 108 616,11	207 166 858,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 151 004 770,61**	**1 025 742 779,49**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		218 835 277,75	68 370 667,85
Autres Créditeurs		(0,00)	0,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 522 163 562,91	835 262 911,73
Autres dettes courantes		636 313 452,17	207 238 372,82
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**2 377 312 292,83**	**1 110 871 952,40**
TOTAL GENERAL PASSIF		**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Page 1 / 1

الملحق رقم 12: جدول النتائج حسب الطبيعة 2022

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 000001804422926 2
Article 180501338501

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Compte de résultats
(Par nature)

Unité : DA

	Note	2022	2021
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		75 382 324,36	72 614 654,57
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		4 787 543 074,81	3 529 404 506,21
Autres ventes		1 037 661 012,86	654 688 796,76
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**5 900 586 412,03**	**4 256 707 957,54**
Achats consommés		(248 288 247,20)	(221 618 187,78)
Services extérieurs et autres consommations		(234 861 913,74)	(117 770 488,88)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(483 150 160,94)**	**(339 388 676,66)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**5 417 436 251,09**	**3 917 319 280,88**
Charges de personnel		(2 897 795 329,65)	(2 191 699 958,06)
Impôts, taxes et versements assimilés		(116 659 698,06)	(95 687 802,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 402 981 223,38**	**1 629 931 520,52**
Autres produits opérationnels		45 276 780,22	44 941 626,96
Autres charges opérationnelles		(35 513 841,23)	(27 789 763,58)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 664 851 042,55)	(1 706 826 849,82)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 196 439 373,49	993 375 967,53
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**1 944 332 493,31**	**933 632 501,61**
Produits financiers		383 937 143,00	358 916 490,49
Charges financières		0,00	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		**383 937 143,00**	**358 916 490,49**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**2 328 269 636,31**	**1 292 548 992,10**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(796 799 866,96)	(279 803 916,01)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		183 925 779,88	66 641 342,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**7 526 239 708,74**	**5 653 942 042,52**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(5 810 844 159,51)**	**(4 574 555 624,43)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Page 1 / 1